



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

ج 13/14 (11/19) / 01-ج س (0417)

**الدورة الثالثة عشرة
للمجلس الوزاري العربي
للكهرباء**

(مقر الأمانة العامة: 2019/11/5)

مشروع جدول الأعمال



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

فهرس

مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة

للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة 2019/11/5

الصفحة	الموضوع	البند
3	تقرير رئيس المكتب التنفيذي حول أعمال المجلس فيما بين دورتي المجلس الثانية عشرة والثالثة عشرة.	البند الأول
موضوعات لجنة خبراء الكهرباء		
4	السوق العربية المشتركة للكهرباء: 1- تطورات ووثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء. 1.1. موقف الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق). 2.1. قواعد تشغيل الشبكات العربية. 2- الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء. 1.2. دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيق. 2.2. أمانة السوق، وتشكيل لجان السوق. 3- التعاون مع البنك الدولي. 4- المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية. 5- مستجدات مشاريع الربط الكهربائي العربي الشامل.	البند الثاني
23	دعم قطاع الكهرباء في جمهورية الصومال الفيدرالية.	البند الثالث
27	خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي بالجمهورية اليمنية.	البند الرابع
29	الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.	البند الخامس
32	دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية (إقامة المعارض المتخصصة).	البند السادس

موضوعات لجنة خبراء الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة

34	الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وخطتها التنفيذية.	البند السابع
37	موضوعات الطاقة المتجددة: 1- تحويل النفايات إلى طاقة (Waste to Energy) 2- الهيدروجين الأخضر	البند الثامن
41	موضوعات كفاءة الطاقة.	البند التاسع
44	الموضوعات المشتركة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: 1- المنتدى العربي الخامس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمعرض المصاحب. 2- دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للدول العربية (الإصدار الخامس).	البند العاشر

الموضوعات المشتركة بين لجنة الكهرباء ولجنة الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة

48	اعتماد تقارير وتوصيات الاجتماعات الخاصة بلجنتي خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.	البند الحادي عشر
50	مناقشة مخرجات مؤتمرات تغير المناخ (COP) وتأثيرها على قطاع الطاقة في المنطقة العربية.	البند الثاني عشر
54	المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية.	البند الثالث عشر
58	التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة. أولاً - التعاون العربي الصيني. ثانياً - التعاون العربي الإفريقي. ثالثاً - التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) رابعاً - التعاون مع الحكومة الألمانية.	البند الرابع عشر

الموضوعات الخاصة بالمجلس

72	تشكيل المكتب التنفيذي.	البند الخامس عشر
75	موعد ومكان عقد الدورة الرابعة عشرة للمجلس.	البند السادس عشر
76	ما يستجد من أعمال.	البند السابع عشر



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الأول

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة 2019/11/5

الموضوع	تقرير رئيس المكتب التنفيذي فيما بين دورتي المجلس الثانية عشرة والثالثة عشرة.
عرض الموضوع	يعده معالي رئيس المكتب التنفيذي ويعرض خلال انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.
القرارات ذات الصلة	
الإجراءات	
المرفقات	
المطلوب	الإحاطة علماً بتقرير رئيس المكتب التنفيذي فيما بين دورتي المجلس الثانية عشرة والثالثة عشرة، وتوجيه الشكر إلى رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي على الجهد المبذول في متابعة وتنفيذ قرارات المجلس خلال الدورة السابقة.



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثاني

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

موضوعات لجنة خبراء الكهرباء	
الموضوع	السوق العربية المشتركة للكهرباء:
	1- تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء. 1.1. موقف الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق).
عرض الموضوع	<p>- تقوم السوق العربية المشتركة للكهرباء على أساس وجود إطار مؤسسي متين يصاحبه بنية تحتية مكتملة تأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية لتحقيق تكامل السوق، وإطار تشريعي يقوم على أساس اعتماد أربع وثائق أساسية لحوكمة سوق الكهرباء، هي: مذكرة التفاهم، الاتفاقية العامة، اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء، قواعد تشغيل الشبكات العربية.</p> <p>- أصدر مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم (ق8088- د.ع.146)- ج 2- (2016/9/8) بالموافقة على مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء والتي وقع عليها ممثلو 14 دولة عربية على هامش المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثانية عشرة (ابريل 2017)، ثم تبع ذلك توقيع كل من الأردن وفلسطين ليصبح عدد الدول الموقعة على مذكرة التفاهم 16 دولة حتى الآن.</p> <p>- ونظراً لأهمية موضوع دعم السوق العربية المشتركة للكهرباء، فقد باركت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة (الجمهورية اللبنانية: يناير/ كانون ثان 2019) الجهود التي يقوم بها المجلس الوزاري العربي للكهرباء لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، ورحبت بتوقيع الدول العربية الأعضاء على مذكرة التفاهم، ودعتهم لتنفيذ ما جاء بها.</p>
القرارات ذات الصلة	<p>- القرار رقم 223 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) وينص على:</p> <p>1. تكليف أمانة المجلس بتعميم المسودة النهائية للاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) على الدول العربية، مرفقاً بهما قائمة بالملاحظات المقبولة وما تم بشأن تضمينها بالمسودة النهائية للاتفاقيتين، والطلب من الدول العربية الرد بملاحظاتهما على</p>

<p>الاتفاقية العامة خلال ثلاثة أشهر.</p> <p>2. يعقد فريق عمل الدراسة واللجنة التوجيهية اجتماعاً لمناقشة الملاحظات الواردة من الدول العربية على الاتفاقية العامة واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها تمهيداً لعرضها لاحقاً على اجتماع لجنة خبراء الكهرباء.</p> <p>3. تكليف أمانة المجلس، في مرحلة لاحقة، باستكمال إجراءات عرض الاتفاقيتين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم على مجلس الجامعة لاعتمادهما.</p> <p>- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص على:</p> <p>- الموافقة على توصيات اللجنة التوجيهية خلال اجتماعها الثاني والعشرين (مقر الأمانة العامة: 2018/11/21) والأسلوب الذي اعتمده بشأن تشكيل مجموعة عمل مصغرة من مجموعات الربط المختلفة (المغربي والتماني وهيئة الربط الخليجي) لالتهاء من مراجعة الاتفاقية العامة واتفاقية السوق لتكون الاتفاقيتان جاهزتين للتعميم على الدول العربية.</p> <p>- تكليف أمانة المجلس بتعميم الاتفاقيتين على الدول العربية وذلك بهدف الحصول على الموافقة عليهما بعد اعتماد الاتفاقيتين من قبل اللجنة التوجيهية، على أن تقوم الدول العربية بموافاة أمانة المجلس بالموافقة الخطية خلال شهرين من تاريخ التعميم.</p> <p>- القرار رقم (ق.ق: 49 د.ع (4) - ج 3 - 2019/1/20) الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت: 2019/1/20) حول السوق العربية المشتركة للكهرباء والذي ينص على:</p> <p>1. مباركة الجهود التي يقوم بها المجلس الوزاري العربي للكهرباء لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، والترحيب بتوقيع الدول العربية الأعضاء على مذكرة التفاهم ودعوتها إلى السعي لتنفيذ ما جاء بها.</p> <p>2. تكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء باستكمال وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء (*).</p> <p>(*) ترى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أن عملية دراسة ومناقشة اتفاقية السوق سابق لأوانه في الوقت الحالي، وتفتتح تأجيلها إلى حين الانتهاء من مناقشة الاتفاقية العامة والموافقة عليها من طرف الدول الأعضاء قبل الشروع في دراسة الوثائق الخاصة المنبثقة عنها.</p>	
<p>- متابعةً لقرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومكتبه التنفيذي أعلاه، عقدت اللجنة التوجيهية سلسلة من الاجتماعات بحضور البنك الدولي على النحو التالي:</p> <p>الاجتماع التاسع عشر (الكويت: 2017/12/2) - الاجتماع العشرون (تونس: 2018/3/21) - الاجتماع الحادي والعشرون (المغرب: 2018/9/11) - الاجتماع الثاني والعشرون (مقر الأمانة العامة: 2018/11/21).</p> <p>- وقد انتهت تلك الاجتماعات إلى <u>التوصل لإغلاق جميع الملاحظات العالقة</u> للدول العربية</p>	<p>الإجراءات</p>

وهيئة الربط الخليجي والبنك الدولي على الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء)، ليقوم البنك الدولي بالمراجعة القانونية للاتفاقيتين، ومواءمتها مع الترجمة العربية، وأخيراً التوصية بتشكيل مجموعة عمل مصغرة من مجموعات الربط المختلفة، لمراجعة الاتفاقيتين من كافة النواحي سواء القانونية أو الفنية أو اللغوية، من حيث شمول الاتفاقيتين على جميع الملاحظات التي تم قبولها، وتطابق الترجمة العربية مع الصياغة الإنجليزية.

- وافق المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في اجتماع الرابع والثلاثين (2018/11/22) على توصيات اللجنة التوجيهية والأسلوب الذي اعتمده بشأن تشكيل مجموعة العمل المصغرة، وكلف أمانة المجلس بتعميم الاتفاقيتين على الدول العربية وذلك بهدف الحصول على الموافقة عليهما بعد اعتماد الاتفاقيتين من قبل اللجنة التوجيهية، على أن تقوم الدول العربية بموافاة أمانة المجلس بالموافقة الخطية خلال شهرين من تاريخ التعميم.

- تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي أعلاه، اجتمعت مجموعة العمل المصغرة Task-Force بمدينة عمان بالأردن خلال الفترة (22-2018/12/25) لمراجعة الاتفاقيتين، وقد تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2019/2/4 رسالة من رئيس فريق الدراسة مرفق بها (مسودة نظيفة + نسخة تتبع التغييرات للاتفاقيتين) قامت بتعميمها على رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية.

- تلقت أمانة المجلس المسودة النهائية للاتفاقيتين المعتمدة من السادة رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية، قامت بتعميمها على الدول العربية بتاريخ 2019/5/5 وطلبت موافاتها بالموافقة الخطية خلال شهرين من تاريخ التعميم.

- تلقت أمانة المجلس حتى الآن موافقة المملكة الأردنية الهاشمية على الاتفاقيتين، وبعض الملاحظات (في الشكل) من دولة ليبيا، والمملكة المغربية، وبعض الملاحظات (في الشكل والمضمون) من دولة الامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، وهيئة الربط الكهربائي لدول الخليج العربية.

- ناقش الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 17-2019/9/18) آخر المستجدات المتعلقة بالاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) وخاصة الملاحظات الواردة عليهما، تم خلاله الاتفاق على تسليم النسخ النهائية من الاتفاقيتين من قبل البنك الدولي قبل اجتماع فريق الدراسة واللجنة التوجيهية (أكتوبر 2019) بعد التوافق عليها، وذلك من خلال اعتماد أسلوب الاجتماعات الثنائية بين فريق البنك الدولي وفريق الدولة صاحبة الملاحظات من خلال اعتماد أسلوب الاجتماعات الثنائية، ورفع نتائج اجتماع اللجنة التوجيهية القادم إلى المجلس الوزاري

<p>العربي للكهرباء في دورته الثالثة عشرة.</p> <p>- عُقد الاجتماع الرابع والعشرون للجنة التوجيهية (2019/10/23) بمقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدولة الكويت، تم خلاله الاستماع إلى الشرح الذي قدمه البنك الدولي حول الاجتماعات الثنائية التي عقدها فريق البنك الدولي مع الدولة صاحبة الملاحظات، والتعديلات التوافقية التي تم التوصل إليها وبالتالي إغلاق كافة الملاحظات، وبعد المناقشة أوصت اللجنة بالتأكيد على التوافق التام بين أعضاء اللجنة التوجيهية على قبول النسخة المحدثة من الاتفاقيتين، ورفعها للمجلس.</p>	
<p>- تقرير وتوصيات الاجتماع (19) للجنة التوجيهية (الكويت: 2017/12/2-11/30).</p> <p>- تقرير وتوصيات الاجتماع (20) للجنة التوجيهية (تونس: 2018/3/21-20).</p> <p>- تقرير وتوصيات الاجتماع (21) للجنة التوجيهية (المغرب: 2018/9/12-9).</p> <p>- تقرير وتوصيات الاجتماع (22) للجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 2018/11/21).</p> <p>- التقرير النهائي لمجموعة العمل المصغرة الخاصة بمراجعة الاتفاقيتين (2019/1/9).</p> <p>- محضر اجتماع بين أمانة المجلس ورئاسة اللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 2019/2/11).</p> <p>- تقرير وتوصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (مقر الأمانة العامة: 2019/9/18-17).</p> <p>- تقرير وتوصيات الاجتماع (24) للجنة التوجيهية (الكويت: 2019/10/23).</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. الموافقة من حيث المبدأ على الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق)، وعرض الاتفاقيتين في شكلهما النهائي على المكتب التنفيذي في اجتماعه القادم للحصول على الموافقة النهائية على الاتفاقيتين وفق الفترة الزمنية التي يتم التوافق عليها للحصول على الموافقات الكتابية.</p> <p>2. التأكيد على ضرورة استمرار التعاون بين البنك الدولي والأمانة العامة، والطلب منه مواصلة العمل حتى يتم توقيع الاتفاقيتين.</p> <p>3. تكليف أمانة المجلس في مرحلة لاحقة، باستكمال إجراءات عرض الاتفاقيتين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم على مجلس الجامعة لاعتمادهما.</p>	<p>المطلوب</p>

الموضوع	السوق العربية المشتركة للكهرباء:
	1- تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء. 2.1. قواعد تشغيل الشبكات العربية.
عرض الموضوع	يتضمن الفصل الثالث من مذكرة التفاهم (وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء)، ثلاث وثائق أساسية أخرى منها قواعد تشغيل الشبكات العربية. وهي وثيقة تحدد بصورة قانونية المتطلبات الفنية للربط بنظام النقل واستخدامه من قبل مستخدمي الشبكة على نحو يضمن موثوقية وفاعلية وسلامة التشغيل، وقواعد تشغيل الشبكات العربية تصبح ضرورية في حالة التغيرات في الهيكل التنظيمي، أو إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، أو ملكية قطاع الكهرباء، والحاجة إلى "الوصول المفتوح" لنظام النقل.
القرارات ذات الصلة	- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (4) على: 4. تقديم الشكر للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه ومساهماته في تغطية نفقات الخدمات الاستشارية المطلوبة من خلال تكليف مكاتب استشارية متخصصة وذلك لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية. 1.4 التأكيد على توصية اللجنة التوجيهية (الاجتماع 21) والمتعلقة بتشكيل المجموعة الفنية المصغرة - task force - (من الدول الأعضاء باللجنة التوجيهية برئاسة مصر) تكون مهمتها مراجعة الشروط المرجعية لتقديم الخدمات الاستشارية لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية، وكذلك اقتراح قائمة بالمكاتب التي ستقدم الخدمات الاستشارية (من خمسة إلى عشرة مكاتب)، على أن تنجز الشروط المرجعية قبل نهاية العام الحالي 2018. 2.4 يتم عرض المخرجات التي يعدها الاستشاري على فريق عمل الدراسة ثم اللجنة التوجيهية لإبداء الملاحظات، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتقديم تقرير مرحلي حول التقدم المنجز في الخدمات الاستشارية الخاصة بإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية يعرض على المجلس في دورته القادمة (18 ابريل 2019).
الإجراءات	- تم الاتفاق خلال الاجتماع الحادي والعشرون للجنة التوجيهية، وبحضور فريق البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الرباط: 2018/9/21) على قيام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتغطية نفقات الخدمات الاستشارية المطلوبة من خلال تكليف مكتب استشاري متخصص وذلك لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية. - وتنفيذاً للفقرة (1.4) من القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب

التنفيذي (2018/11/22)، والتي أكد فيها المكتب التنفيذي على توصية اللجنة التوجيهية في اجتماعها الحادي والعشرين (2018/11/21) والمتعلقة بتشكيل المجموعة الفنية المصغرة - task force - (من الدول الأعضاء باللجنة التوجيهية برئاسة مصر)، قام رئيس اللجنة التوجيهية (رئيس مجموعة العمل) بتشكيل مجموعة العمل المصغرة من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي، والتواصل معها من خلال رئيس المجموعة، ودمج جميع الملاحظات التي أبدتها أعضاء المجموعة بالنسخة النهائية للشروط المرجعية لتقديم الخدمات الاستشارية لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية، وإعداد قائمة بأسماء الشركات الاستشارية المرجحة، وتم إحالة ذلك بتاريخ 2019/1/14 للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- وجهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/2/10 للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مرفق بها الشروط المرجعية للخدمات الاستشارية متضمنة ملاحظات كل من رئيس اللجنة التوجيهية ورئيس فريق الدراسة وأمانة المجلس، وخطاب طلب تقديم العروض الموجه للمكاتب الاستشارية مع تعديلات رئيس اللجنة التوجيهية. وفي مرحلة لاحقة الوثيقة الخاصة (GCCIA ITC) بشأن إعداد القواعد اللازمة لتشغيل الشبكة العربية المشتركة للكهرباء.

- تلقت أمانة المجلس رسالة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تتضمن بأنه تم خلال المرحلة الحالية التعاقد مع مكتب استشاري (CESI) لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية، وأنه بانتظار تقرير المكتب الاستشاري.

- وبناءً على اقتراح من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وموافقة رئيسي اللجنة التوجيهية وفريق الدراسة، تم عقد اجتماع تشاوري (عن طريق الهاتف) بتاريخ 2019/7/25، لإطلاق العمل في الدراسة (إعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية)، حضره كل من: (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، رئيس اللجنة التوجيهية، رئيس فريق الدراسة، الاستشاري المكلف بالدراسة، أمانة المجلس) تم خلاله مناقشة العرض المرئي الذي قدمه الاستشاري (CESI) المكلف بإعداد دراسة قواعد تشغيل الشبكات العربية، ونطاق الأعمال، والمنهجية التي سيقوم الاستشاري باتباعها.

- تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2019/9/17 رسالة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مرفق بها (Inception report - Gap analysis) مسودة التقرير الاستهلاكي - تحليل الفجوات، قامت بتعميمه على رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية وفريق الدراسة لإبداء الملاحظات وموافاة رئيس فريق الدراسة بها خلال اسبوعين.

<p>- ناقش الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 17-18/9/2019) آخر المستجدات المتعلقة بقواعد تشغيل الشبكات العربية وخاصة ما يتعلق بنطاق الأعمال والمنهجية التي سيقوم باتباعها الاستشاري، والبرنامج الزمني، وأوصى الاجتماع بأن ينظر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في إمكانية تمديد فترة الاستشاري لمدة ثلاثة شهور أخرى، لتتمكن الدول العربية من إبداء ملاحظاتها على قواعد تشغيل الشبكات العربية، وذلك وفقاً للبرنامج الزمني المقترح، وأن يتم دعوة الدول العربية للإسراع في إبداء ملاحظاتها على التقارير الواردة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والالتزام بالبرنامج الزمني المقترح.</p> <p>- عُقد الاجتماع الرابع والعشرون للجنة التوجيهية (2019/10/23) بمقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدولة الكويت، حيث اطلعت خلاله اللجنة على نتائج الاجتماع المصور الذي عُقد مع الاستشاري (CESI) المكلف بإعداد دراسة قواعد تشغيل الشبكات العربية، والمتعلقة بردود الاستشاري على ملاحظات الدول العربية وهيئة الربط الخليجي على التقرير الاستهلاكي - تحليل الفجوات لقواعد تشغيل الشبكات العربية، وبعد المناقشة أوصت اللجنة بتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع رئيس فريق عمل الدراسة ورئيس اللجنة التوجيهية لتقديم تقرير مرحلي حول التقدم المحرز في الخدمات الاستشارية الخاصة بإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية وعرضه على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.</p>	
<p>- العرض المرئي المقدم من المكتب الاستشاري (CESI) المكلف بإعداد دراسة قواعد تشغيل الشبكات العربية.</p> <p>- الاتفاق الذي تم بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمكتب الاستشاري (CESI) لتطوير الاتفاقية.</p> <p>- رسالة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2019/9/18 ومرفقها مسودة التقرير الاستهلاكي - تحليل الفجوات لقواعد تشغيل الشبكات العربية.</p> <p>- البرنامج الزمني المقترح لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. تقديم الشكر للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على كل جهوده التي بذلها في دعم مشروعات الربط الكهربائي العربي، وبشكل خاص قيامه بتغطية نفقات الخدمات الاستشارية المطلوبة من خلال تكليف مكتب استشاري متخصص وذلك لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية.</p>	<p>المطلوب</p>

2. دعوة الدول العربية والاتحاد العربي للكهرباء للإسراع في إبداء الملاحظات باللغة الانجليزية على التقارير الواردة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من قبل المختصين المعنيين من خلال ممثليهم في فريق عمل الدراسة، والالتزام بالبرنامج الزمني المقترح من قبل لجنة خبراء الكهرباء في اجتماعها الحادي عشر (مقر الأمانة العامة: 17-2019/9/18)، حرصاً على الاعتبارات التعاقدية بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والاستشاري المكلف.
3. الإحاطة علماً بما تم من إجراءات، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع رئيس فريق عمل الدراسة ورئيس اللجنة التوجيهية، وبالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتقديم تقرير مرحلي حول التقدم المحرز في الخدمات الاستشارية الخاصة بإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية وعرضه على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.

الموضوع	السوق العربية المشتركة للكهرباء:
	<p>2- الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء. 1.2. دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيق.</p>
<p>عرض الموضوع</p>	<p>قدم البنك الدولي خلال الاجتماع التشاوري الأول (الكويت: 28-2017/11/29) عرضاً مرئياً حول مقترح لإنشاء المؤسسات الأولية للسوق الإقليمية بما في ذلك دراسة بدائل إنشاء المركز الإقليمي لإدارة السوق العربية المشتركة للكهرباء، تم خلاله تحديد نموذج الهيكل والتنظيم والميزانية للمؤسسات الإقليمية المقبلة، وذلك لتنظيم التجارة ودعمها بطريقة شفافة وفعالة وعادلة، كما اقترح البنك الدولي أن يتم الاستفادة من المنظمات القائمة والتي لديها بالفعل الخبرة والموارد التي يمكن توسيعها بسهولة لتولي الدور المتوقع للمؤسسات الإقليمية الانتقالية، وكذلك تقييم جدوى البدائل لإنشاء مركز مراقبة السوق لدعم التجارة الإقليمية، بحيث يكون للمركز مسؤوليات محددة تتعلق بالسوق الإقليمية.</p>
<p>القرارات ذات الصلة</p>	<p>- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (3.4) على: " تكليف رئيس فريق الدراسة بموافاة أمانة المجلس بتوصياته حول رد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على ملاحظات الفريق بشأن الشروط المرجعية لدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيق للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وكذلك القائمة المقترحة بأسماء المكاتب الاستشارية (من خمسة الى عشرة مكاتب)، تمهيداً لقيام أمانة المجلس بموافاة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بملاحظات اللجنة التوجيهية لأخذها بعين الاعتبار قبل طرح المناقصة".</p>
<p>الإجراءات</p>	<p>- رحبت لجنة خبراء الكهرباء في اجتماعها العاشر (الأمانة العامة: 2018/6/26-25) برغبة جمهورية مصر العربية لاستضافة المركز الإقليمي التنسيق، وباستعداد الصندوق العربي لتحديث الدراسة الخاصة بالمركز ودراسة كافة البدائل المتاحة. - بناءً على اقتراح ممثل الصندوق العربي خلال الاجتماع الحادي والعشرين للجنة التوجيهية (المغرب: 2018/9/12) على قيام الصندوق العربي بتمويل دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز التنسيق الإقليمي، بعد تعديل الشروط المرجعية، ومن ثم التعاقد مع مكتب استشاري لإجراء الدراسة، وجهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/1/10 للصندوق العربي مرفقاً بها: (توصيات رئيس فريق الدراسة- قائمة بأسماء وعناوين المكاتب الاستشارية- المسودة المعدلة من النقاط المرجعية- ملاحظات الفريقين المصري والسعودي)، ورسالة ثانية بتاريخ 2019/2/14 متضمنة قرار اللجنة التوجيهية</p>

<p>النهائي للدراسة المطلوبة لجدوى بدائل انشاء المركز الاقليمي التنسيق.</p> <p>- تلقت أمانة المجلس عدة رسائل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تتضمن آخر المستجدات المتعلقة بدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيق (Regional Electricity Trade Facility).</p> <p>- وجهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/6/10 للصندوق العربي مرفقاً بها جدولاً يتضمن ردود أعضاء اللجنة التوجيهية بشكل نهائي.</p> <p>- تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/9/4 من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حول العرض الذي تقدم للدراسة، وقرار الصندوق بإلغاء الدعوة للدراسة.</p> <p>- استمع الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 2019/9/18-17) إلى الشرح الذي قدمه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حول الأسباب التي دعت لإلغاء الدعوة لإعداد دراسة الجدوى، وأوصى بأن تقوم اللجنة التوجيهية بدراسة أسباب إحجام المكاتب الاستشارية عن تقديم عروضها لدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز، وسبب وجود عرض وحيد مرتفع التكلفة، ومراجعة الشروط المرجعية.</p> <p>- عُقد الاجتماع الرابع والعشرون للجنة التوجيهية (2019/10/23) بمقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدولة الكويت، استمعت خلاله اللجنة إلى الشرح الذي قدمه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حول الأسباب التي دعت لإلغاء الدعوة لإعداد الدراسة؛ وبعد المناقشة أوصت اللجنة بتكليف فريق عمل الدراسة بالتنسيق مع الصندوق العربي لمراجعة الإطار العام لدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيق، وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر.</p>	
<p>- النسخة المحدثة (نوفمبر 2018) للشروط المرجعية لدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيق للسوق العربية المشتركة للكهرباء.</p> <p>- رسالة الصندوق بتاريخ 2019/9/4 حول الدراسة.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. تكليف اللجنة التوجيهية بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لمراجعة الإطار العام لدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيق للسوق العربية المشتركة للكهرباء ما يتوافق مع احتياجات المرحلة القادمة للسوق وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر.</p> <p>2. تكليف أمانة المجلس بعرض المستجدات المتعلقة بالأطر المؤسسية (دراسة</p>	<p>المطلوب</p>

جدوى بدائل إنشاء مركز المراقبة والتنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء وأمانة السوق وتشكيل اللجان) على الاجتماع القادم للجنة التوجيهية.

3. الاستمرار في المنهجية السابقة من حيث فصل المهام الخاصة بإنشاء أمانة السوق وإعداد اللوائح عن المهام الخاصة بدراسة بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وكذلك فصل موضوع الدراسة عن آلية تنفيذ توصيات الدراسة.

<p>الموضوع</p>	<p>السوق العربية المشتركة للكهرباء:</p>
<p>2- الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء. 2.2. أمانة السوق، وتشكيل لجان السوق.</p>	
<p>عرض الموضوع</p> <p>- تشير الاتفاقيتان (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) إلى ضرورة تشكيل أمانة للسوق بحيث تعمل مؤقتاً ضمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وكذلك تشكيل لجنيتين إقليميتين هما: اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية: والهدف منها هو تقديم المشورة وتوفير الرقابة التنظيمية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، واللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء: وهي الجهة المنوط بها التنسيق والتعاون فيما بين مشغلي أنظمة النقل الوطنية ووسطاء السوق الوطنية ومشغلي أنظمة النقل/وسطاء السوق الإقليمية الفرعية ووسيط السوق الإقليمية.</p> <p>- وفي هذا الإطار قدم البنك الدولي عدة اقتراحات حول إنشاء سكرتارية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وتطويرات التمويل، ودور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما قدم بعض المقترحات للمؤسسات الأولية للسوق الإقليمية، وإمكانية الاستفادة من المنظمات القائمة والتي لديها بالفعل الخبرة والموارد التي يمكن توسيعها بسهولة لتولي الدور المتوقع للمؤسسات الإقليمية الانتقالية.</p>	
<p>القرارات ذات الصلة</p> <p>- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (3.4) على: " الموافقة على التصور الذي عرضه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بتكوين أمانة السوق المقترحة، والميزانية اللازمة للفترة 2019-2021، والخيارات المختلفة التي سيتم من خلالها تغطية الميزانية، وذلك في ضوء ما تسفر عنه دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز التنسيقي الإقليمي للسوق.</p>	
<p>الإجراءات</p> <p>- تلقت أمانة المجلس رسالة من البنك الدولي بتاريخ 2018/9/16 مرفق بها نسخة محدثة من العرض المرئي (Implementation Facility - 09-16-2018 UPDATED) والذي يعرض فيه رؤيته للإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وقامت أمانة المجلس بتعميمه على أعضاء اللجنة التوجيهية للاطلاع وإبداء الملاحظات عليه.</p> <p>- من جهة ثانية ومن خلال المراسلات المختلفة التي تمت بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي والمتعلقة بإنشاء وتمويل أمانة السوق، وجه الصندوق العربي رسالة بتاريخ 2018/10/1 للبنك الدولي تتضمن مرئياته حول تكوين أمانة السوق، والميزانية المقترحة للفترة 2019-2021، والخيارات المختلفة التي سيتم من</p>	

<p>خلالها تغطية الميزانية، وبعض التوصيات حول نوعية الخبراء ومدة التعاقد.</p> <p>– وافق المكتب التنفيذي في اجتماع الرابع والثلاثين على التصور الذي عرضه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بتكوين أمانة السوق المقترحة، والميزانية اللازمة للفترة 2019-2021، والخيارات المختلفة التي سيتم من خلالها تغطية الميزانية، وذلك في ضوء ما تسفر عنه دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي للتنسيق للسوق.</p> <p>– وجه البنك الدولي رسالة بتاريخ 2019/2/14 إلى أمانة المجلس ورئيس اللجنة التوجيهية ورئيس فريق الدراسة مرفق بها:</p> <p>1- النظام الأساسي للجنة مشغلي أنظمة النقل العربية (TSO).</p> <p>2- النظام الأساسي للجنة العربية الاستشارية والتنظيمية (ARC).</p> <p>3- النظام الأساسي لأمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء.</p> <p>4- تفعيل أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء (تم مراجعتها لتعكس الملاحظات التي تم استلامها من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).</p> <p>ويرجو من المعنيين الاطلاع عليها وإبداء الملاحظات حولها قبل نهاية مارس 2019.</p> <p>– تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/2/17 من رئيس فريق الدراسة متضمنة بأن ما ورد بالوثيقة الخاصة بأمانة السوق بحاجة إلى إعادة النظر، لأنها لا تبدو متوافقة مع آخر المستجدات بهذا الصدد، ويقترح تأجيل مراجعة المستندات الخاصة بأمانة السوق إلى حين الانتهاء من دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي للتنسيق للسوق، وتأجيل مراجعة اللوائح الخاصة باللجان.</p> <p>– ناقش الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 17-18/9/2019) آخر المستجدات المتعلقة بتشكيل أمانة السوق، ولجان السوق، وأوصى بأن يتم تأجيل مراجعة المستندات الخاصة بالسوق العربية المشتركة للكهرباء، لحين الانتهاء من دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي للتنسيق للسوق.</p>	
<p>الوثائق المرسله من البنك الدولي بتاريخ 2019/2/14 (الأنظمة الأساسية: لجنة التشغيل- لجنة استشارية- أمانة السوق) ووثيقة تفعيل أمانة السوق.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر بالموافقة على تأجيل مراجعة المستندات الخاصة بأمانة السوق إلى حين الانتهاء من دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي للتنسيق للسوق، وكذلك بالنسبة لمراجعة اللوائح الخاصة باللجان [لجنة مشغلي أنظمة النقل العربية (TSO) واللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية (ARC)].</p>	<p>المطلوب</p>

	<p>الموضوع</p> <p>السوق العربية المشتركة للكهرباء:</p>	
	<p>3- التعاون مع البنك الدولي.</p>	
	<p>عرض الموضوع</p> <p>في إطار التعاون المستمر بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي في عدد من المجالات، وخاصة في مجال الطاقة، قدم البنك الدولي خلال الاجتماع التشاوري الثالث بالمغرب (سبتمبر 2018)، عرضاً مرئياً عن مبادرة خاصة حول تسيير تنفيذ الاتفاقيات والإسراع في تجارة السوق للفترة (2019- 2024)، ويشار إليه باختصار (RET-IF) (Regional Energy Trade Implementation Facility) وتُعتبر المبادرة الجديدة للبنك الدولي استكمالاً للمبادرة الحالية والتي سوف تنتهي في يونيو 2019، وتعكس رؤيته حول الاطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة، والتي تتمثل في انشاء امانة السوق التي يجب تعزيزها ودعمها حيث انها جزء من عملية التطوير، وانشاء اللجان (لجنة مشغلي وميسري الاسواق/ الشبكات الوطنية والاقليمية واللجنة الاستشارية التنظيمية) ومهامها وادوارها كما هي موضحة بمذكرة التفاهم، وقد تم تحديثها من قبل البنك الدولي (2018/9/16).</p>	
	<p>القرارات ذات الصلة</p> <p>- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (3) على:</p> <p>"1.3 تفويض اللجنة التوجيهية بالتواصل مع البنك الدولي لتطوير الآلية التنفيذية للمبادرة الجديدة، على غرار ما تم بالنسبة للمبادرة الحالية المسماة (إنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية)، ومن ثم تعميمها على الدول العربية لإبداء الملاحظات عليها، وعرضها بالشكل النهائي على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (18 أبريل 2019).</p> <p>2.3 الطلب من البنك الدولي استكمال المهام المتبقية من المبادرة الحالية الخاصة بتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية، وكذلك دراسة ملاحظات اللجنة التوجيهية فيما يتعلق بالمبادرة الجديدة وأخذها بعين الاعتبار، ومن ثم تحديث المبادرة بناءً على ذلك.</p> <p>3.3 الإحاطة علماً بمقترح البنك الدولي لدمج ورشتي العمل والتدريب (الأولى لمناقشة نموذج التسعير المقترح، وإبداء الملاحظات عليه، تمهيداً لبدء البرنامج والتدريب عليه. والثانية لمناقشة ملاحظات الدول العربية على النموذجين الخاصين بدراسة فرص التجارة بالسوق، والجدوى الاقتصادية والمالية لمشاريع الربط الكهربائي) في ورشة واحدة تعقد في الجزائر خلال الفترة 28-30 يناير 2019، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع البنك الدولي لدعوة الدول العربية للمشاركة في ورشتي العمل".</p>	
	<p>الإجراءات</p> <p>- قامت أمانة المجلس بتعميم المبادرة الجديدة والمحدثة من قبل للبنك الدولي (2018/9/16) على أعضاء اللجنة التوجيهية، لدراستها وإبداء الملاحظات عليها.</p>	

- تلقت أمانة المجلس رسالة من رئيس اللجنة التوجيهية ترى فيها أن الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء هو موضوع هام جداً ويُعتبر الموضوع الرئيسي في المبادرة الجديدة للبنك الدولي، وبالتالي فهو يحتاج إلى دراسات مستفيضة متأنية من كافة أعضاء اللجنة التوجيهية، لاتخاذ القرارات الحكيمة والصائبة والتي تصب في مصلحة السوق العربية المشتركة للكهرباء، كما اقترح رئيس فريق الدراسة في رسالته فصل موضوع المبادرة الجديدة للبنك الدولي عن موضوع الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وليس هناك مانع لقبولها من حيث المبدأ، بالرغم من أن هناك إمكانية الاستمرار في الاستفادة المثلى من دعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لبعض المهام في ظل استمرار دعم البنك الدولي.
- وتنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي في اجتماعه الرابع والثلاثين (2018/11/22)، قامت أمانة المجلس بتاريخ 2019/3/4 بتعميم المبادرة الجديدة للبنك الدولي (The Pan-Arab Regional Energy Trade Implementation Facility Conceptual Framework Related to Electricity Trade – WB) على الدول العربية (أعضاء اللجنة التوجيهية) لإبداء الملاحظات عليها، في موعد أقصاه 2019/4/4 تمهيداً لعرضها بالشكل النهائي على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- أحيط المكتب التنفيذي علماً بمقترح البنك الدولي لدمج ورشتي العمل والتدريب في ورشة واحدة تعقد في الجزائر خلال الفترة 28-30 يناير 2019، وكلف أمانة المجلس بالتنسيق مع البنك الدولي لدعوة الدول العربية للمشاركة في ورشتي العمل.
- عقدت ورشة العمل والتدريب بمدينة الجزائر خلال الفترة (2019/1/30-28)، وتضمن برنامج ورشة العمل والتدريب على مدار ثلاثة أيام المواضيع التالية: (تخطيط الطاقة الكهربائية- التحليل الاقتصادي والمالي- آلية التسعير الإقليمية)، وفي الجلسة الختامية تم عرض لخبرات الدول المشاركة في تقييم التجارة الإقليمية وحساب تكلفة الهامش.
- وقد قامت الأمانة العامة بإعداد استبيان حول ورشة العمل والتدريب في اليوم الاخير من الورشة، والتي أظهرت نتائجه رضى المشاركين لمحتويات المواد العلمية المقدمة والرغبة في تقديم المزيد من تلك الورش العملية.
- أعدت أمانة المجلس تقريراً حول ورشة العمل والتدريب تم تعميمه بتاريخ 2019/2/19 مرفق به قرص مدمج يتضمن كافة العروض المرئية التي تم تقديمها خلال الورشة.
- كلف الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 2019/9/18-17) أمانة المجلس بالتنسيق مع البنك الدولي لمتابعة مخرجات ورشة عمل الجزائر فيما يتعلق بالموضوعات التالية: (تخطيط الطاقة الكهربائية-

<p>التحليل الاقتصادي والمالي - آلية التسعير الإقليمية)، وإمكانية تقديم المزيد من تلك الورش العملية، وذلك بالتنسيق بين البنك الدولي والدول العربية التي تبدي رغبتها في استضافة مثل هذه الورش.</p>	
<p>- العرض المرئي للبنك الدولي حول المبادرة الجديدة للبنك الدولي الخاصة بتسيير التنفيذ (RET-IF AMCE REV112218) في اجتماع المكتب التنفيذي (نوفمبر 2018). - تقرير حول ورشة العمل والتدريب.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر بـ :</p> <p>1. توجيه الشكر للبنك الدولي على الجهد المبذول لتطوير وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء، وتكليف أمانة المجلس واللجنة التوجيهية بالمتابعة مع البنك الدولي لاستكمال الإطار المؤسسي للسوق، والطلب منه الاستمرار في التعاون مع الأمانة العامة تحقيقاً لمصلحة الطرفين.</p> <p>2. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع البنك الدولي لمتابعة مخرجات ورشة عمل الجزائر فيما يتعلق بالموضوعات التالية: (تخطيط الطاقة الكهربائية - التحليل الاقتصادي والمالي - آلية التسعير الإقليمية)، وإمكانية تقديم المزيد من تلك الورش العملية، وذلك بالتنسيق بين البنك الدولي والدول العربية التي تبدي رغبتها في استضافة مثل هذه الورش.</p> <p>3. الإحاطة علماً بمبادرة البنك الدولي بشأن المشروع التجريبي لآلية التسعير الإقليمية لتعزيز تجارة الكهرباء بين الدول العربية، والترحيب باستضافة المملكة العربية السعودية لهذا المشروع.</p> <p>4. دعوة كافة الدول العربية لتكثيف المشاركة الفعالة في البرنامج من خلال خبراء مختصين تنطبق عليهم الشروط اللازمة للمشاركة.</p>	<p>المطلوب</p>

الموضوع	الموضوع
<p>4- المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية.</p>	
<p>- في إطار التعاون المستمر بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي في عدد من المجالات، وخاصة في مجال الطاقة، قدّم البنك الدولي مبادرة لإنشاء منصة لتبادل الطاقة (غاز، كهرباء) بين الدول العربية خلال مرحلة انتقالية 2016-2019. وذلك بهدف تسريع اندماج الدول العربية في تجارة الكهرباء والغاز كوسيلة لتعزيز إقامة السوق العربية المشتركة للكهرباء، ويقوم المشروع على أساس تقديم دعم مؤسسي وقانوني وتطوير الاستثمار في البنية الأساسية القائمة على مستوى إقليمي وقطري؛</p> <p>- ومن جهته، يقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ عقود من الزمن بدور رائد في سبيل استكمال البنى التحتية في الدول العربية وتعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي ودعم المجلس لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء.</p>	<p>عرض الموضوع</p>
<p>- القرار رقم 223 الصادر عن الدورة "12" للمجلس - الفقرة رقم (8) والتي تنص على: " تكليف أمانة المجلس واللجنة التوجيهية بالتحضير للمؤتمر المزمع تنظيمه مع البنك الدولي عام 2017، والترحيب بمشاركة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ذلك."</p> <p>- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (3.4) على: "الإحاطة علماً بعقد المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية في الأسبوع الأخير من أبريل 2019 بدولة الكويت، ودعوة معالي الوزراء للمشاركة في فعالياته بشكل مكثف".</p>	<p>القرارات ذات الصلة</p>
<p>- كان قد تم الاتفاق بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وكل من البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول على أن يتم إدماج الكهرباء والغاز ضمن فعاليات المؤتمر، وأن يعقد المؤتمر يومي 29 و 30 ابريل 2019.</p> <p>- أحيط المكتب التنفيذي في اجتماعه الرابع والثلاثين (2018/11/22) علماً بعقد المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية والمقترح خلال النصف الأول من عام 2019، وتقديم الصندوق العربي الدعم المالي لتمويل المؤتمر.</p> <p>- تلقت أمانة المجلس خطاباً من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2019/3/18 بأنه جاري التباحث بين الصندوق والبنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وأمانة المجلس، لتحديد أنسب موعد لعقد المؤتمر، وهناك</p>	<p>الإجراءات</p>

<p>توجه لعقد المؤتمر في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر 2019، تبعها خطاب آخر بتاريخ 2019/5/30 يتضمن موافقة الصندوق على عقد المؤتمر الأول لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية يومي 6 و 7 نوفمبر 2019 على هامش اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والمزمع عقدها يوم 5 نوفمبر 2019 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة.</p> <p>- وجه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالنيابة عن الجهات الثلاث دعوات لمعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء لحضور المؤتمر الأول لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية يومي 6 و 7 نوفمبر 2019، كما وجهت إدارة الطاقة دعوات إلى كل من (لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية- اللجنة التوجيهية- فريق الدراسة- أمانات وهيئات الربط الكهربائي) لحضور المؤتمر.</p> <p>- ناقش الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 17-18/9/2019) آخر المستجدات المتعلقة بعقد المؤتمر، وأوصى بالنظر في إمكانية تنظيم المؤتمر مرة كل عامين، في إحدى الدول العربية.</p>	
<p>- البرنامج الأولي المؤتمر الأول لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية يومي 6 و 7 نوفمبر 2019.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بـ:</p> <p>1. الاحاطة علماً بآخر التطورات المتعلقة بعقد المؤتمر الإقليمي لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية، والمزمع عقده بالقاهرة يومي 6 و 7 نوفمبر 2019.</p> <p>2. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي لتعميم مخرجات المؤتمر الإقليمي الأول لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية على الوزارات المعنية بالدول العربية، والنظر في تنظيم المؤتمر مرة كل عامين، في إحدى الدول العربية.</p>	<p>المطلوب</p>

	<p>الموضوع</p> <p>السوق العربية المشتركة للكهرباء:</p> <p>5- مستجدات مشاريع الربط الكهربائي العربي الشامل.</p>
	<p>عرض الموضوع</p> <p>شهدت المنطقة العربية مجموعة من المستجدات على صعيد مشروعات الربط الكهربائي العربي الرئيسية القائمة والتي تأخذ شكل إنشاء خطوط جديدة أو تقوية القائم منها، ويعتبر الاتفاق بين الجانبين (السعودي - المصري) و (المصري- السوداني) على إنشاء خطوط ربط بين الدولتين أهم المستجدات في الموضوع.</p>
	<p>القرارات ذات الصلة</p> <p>- القرارات الصادرة عن المجلس في دوراته المتعاقبة وآخرها القرار 224 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على: "التأكيد على ضرورة قيام أمانات الربط الكهربائي الثماني والمغاربي وهيئة الربط الخليجي والدول الأعضاء بموافاة أمانة المجلس بالمستجدات أولاً بأول، مع بيان العوائق والعقبات التي تعترض استكمال هذه المشروعات بالصورة المرجوة على المستويين الثنائي والجماعي، وتكليف أمانة المجلس بتحديث المستجدات الجارية في مشروعات الربط الكهربائي العربي كل سنة، بشكل دوري، وعرض تقرير بذلك على المجلس".</p>
	<p>الإجراءات</p> <p>- وجهت أمانة المجلس مذكرات بتاريخ 2019/2/2 إلى مندوبيات كل من (السعودية- السودان- مصر) لموافاتنا بأخر المستجدات المتعلقة بالربط الكهربائي لكل من (المصري- السوداني) و (المصري- السعودي). وإلى كل من: (هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي- أمانة اللجنة المغاربية للكهرباء- الأمانة العامة لمشروع الربط الكهربائي الثماني)، لموافاتنا بأخر المستجدات المتعلقة بالربط الكهربائي.</p> <p>- كما تلقت تقارير حول آخر المستجدات المتعلقة بالربط الكهربائي من كل من: (هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة لمشروع الربط الكهربائي الثماني، أمانة اللجنة المغاربية للكهرباء، المملكة العربية السعودية/ الربط السعودي - المصري، جمهورية مصر العربية/ الربط المصري السعودي- الربط المصري السوداني).</p>
	<p>المرفقات</p> <p>تقرير حول آخر المستجدات في مشاريع الربط الكهربائي العربي (تحديث سبتمبر 2019).</p>
	<p>المطلوب</p> <p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. التأكيد على ضرورة قيام أمانات الربط الكهربائي الثماني والمغاربي وهيئة الربط الخليجي والدول الأعضاء بموافاة أمانة المجلس بالمستجدات أولاً بأول. 2. تكليف أمانة المجلس بتحديث المستجدات الجارية في مشروعات الربط الكهربائي العربي، وبشكل دوري، وعرض تقرير بذلك على المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته القادمة.



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثالث

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	دعم قطاع الكهرباء في جمهورية الصومال الفيدرالية
عرض الموضوع	<p>- يعاني الصومال من مشاكل وتضرر في البنية التحتية لمرافق الدولة ومنها قطاع الكهرباء، وبداية من عام 2012 قامت عدة شركات محلية وبدعم من بعض الدول الأوروبية بمحاولات لإنارة بعض شوارع العاصمة مقديشو وبعض المدن الصومالية بالطاقة الشمسية، وبالرغم من تلك المحاولات ما زال الصومال يحتاج إلى دعم كبير في قطاع الكهرباء، حيث من الصعب الحصول على الطاقة الكهربائية لمعظم الشعب نتيجة ارتفاع تكاليف نقل الكهرباء، ومساهمة من الدول العربية للشعب الصومالي الشقيق والذي تمتد أوصل الدعم المقدم في مجالات عدة في فترات سابقة، ومتابعة لقرارات مستحدثة في هذا الشأن، جاءت أهمية عرض الموضوع على المجلس المقرر.</p>
القرارات ذات الصلة	<p>- القرار رقم (233) الصادر عن الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي (الأمانة العامة: 2014/9/16) والذي نص على:</p> <p>1. تكليف فريق من لجنة خبراء الكهرباء لإعداد تقرير شامل حول وضع قطاع الكهرباء في جمهورية الصومال وسبل دعمه.</p> <p>2. دعوة مؤسسات التمويل العربية والدولية لتقديم المساعدات المالية لجمهورية الصومال بحيث توجه لتحسين وضع قطاع الكهرباء به.</p> <p>- قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 192 الصادر عن الدورة الحادية عشرة (الأمانة العامة: 2015/6/9) والتي ينص على:</p> <p>1. الإحاطة علماً بالاستبيان الذي قام بإعداده الاتحاد العربي للكهرباء، والطلب من الجهات المختصة بجمهورية الصومال الفدرالية تعبئته تمهيداً لتعميم نتائجه على الدول العربية، وحثها على تقديم الدعم الفني والعيني لقطاع الكهرباء في الصومال.</p> <p>2. تكليف أمانة المجلس بالتواصل مع المؤسسات التمويل العربية والدولية لتقديم المساعدات المالية والفنية لدعم قطاع الكهرباء في الصومال.</p>

- قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة (بيروت: 2019/1/20) (ق.ق: 58 د.ع(4) - ج 3 - 2019/1/20) بعنوان/ دعم جمهورية الصومال في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومال وإعفائها من ديونها الخارجية" والذي ينص في فقرتيه الرابعة والثامنة على:

4. الترحيب بنتائج الاجتماع الفني الأول الذي عقد في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2018/12/18 بين وفد حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية والأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة لمناقشة دعم تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائه من ديونه الخارجية.

8. مساعدة الحكومة الصومالية على انضمامها لمشروعات الربط الكهربائي العربي، وتكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتقديم المساعدة الفنية اللازمة لإعداد تقرير شامل حول قطاع الكهرباء بالصومال وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال.

الإجراءات

- تنفيذاً للقرار رقم (233) الصادر عن الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي (الأمانة العامة: 2014/9/16)؛ تلقت أمانة المجلس تقريراً من المندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية، تم إحالته للاتحاد العربي للكهرباء.
- أحيط المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الحادية عشرة (الأمانة العامة: 2015/6/9) علماً بالاستبيان الذي أعده الاتحاد العربي للكهرباء، وطلب من الجهات المختصة بجمهورية الصومال الفيدرالية تعبئته تمهيداً لتعميم نتائجه على الدول العربية، وحثها على تقديم الدعم الفني والعيني لقطاع الكهرباء.
- دعت القمة العربية في دورتها العادية 29 بالمملكة العربية السعودية (ابريل 2018) المنظمات والصناديق العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والأمانة العامة إلى تقديم أشكال الدعم المختلفة للحكومة الصومالية والمساهمة في رفع المعاناة عن الشعب الصومالي.
- كما أوصى الاجتماع الفني الأول لدعم الصومال (مقر الأمانة العامة: 2018/12/18) بمساعدة الحكومة الصومالية في مجال قطاع الكهرباء (بند 7)، وبدعوة المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى وضع مزيد من برامج بناء القدرات لصالح الصومال.
- اتخذت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة (يناير 2019) قراراً بمساعدة الحكومة الصومالية على الانضمام لمشروعات الربط الكهربائي العربي، وكلفت المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتقديم المساعدة الفنية اللازمة لإعداد تقرير شامل حول قطاع الكهرباء بالصومال وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال.
- اطلع الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة:

<p>17-18/9/2019) على القرارات الصادرة من القمة العربية والقمة العربية التتموية:الاقتصادية والاجتماعية حول الموضوع، ورحب باستضافة جمهورية مصر العربية لمجموعة من الخبراء الصوماليين وتنظيم برنامج تدريبي لتأهيلهم للقيام بتقييم وضع قطاع الكهرباء في الصومال، وتعبئة الاستبيان، وأوصى بتكليف أمانة المجلس بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية الصومالية المعنية لاستكمال إجراءات الاستبيان الخاص بالاحتياجات المالية والفنية، والصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الصومال.</p> <p>- تلقت أمانة المجلس رسالة من معالي وزيرة الطاقة والموارد المائية بجمهورية الصومال الفيدرالية بتاريخ 2019/10/7 وترجو تقديم الدعم في المجالات التالية (تطوير خطة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة- تقديم دراسة في شبكة الربط الكهربائي (National Grid)- تحسين آلية للتشارك بين القطاعين العام والخاص- تدريب الكوادر الفنية في تكنولوجيا الطاقة المتجددة.</p>	
<p>- قرار رقم (233) الصادر عن الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي (الأمانة العامة: 2014/9/16).</p> <p>- قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 192 الصادر عن الدورة 11 (الأمانة العامة: 2015/6/9).</p> <p>- قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (718) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15.</p> <p>- توصيات الاجتماع الفني الأول لدعم خطة التنمية الصومالية ومعالجة الديون الخارجية الصومالية (الأمانة العامة: 2018/12/18).</p> <p>- قرار القمة العربية التتموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة (بيروت: 2019/1/20) (ق.ق: 58 د.ع (4) - ج 3 - 2019/1/20).</p> <p>- رسالة معالي وزيرة الطاقة والموارد المائية بجمهورية الصومال الفيدرالية بتاريخ 2019/10/7.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. الترحيب باستضافة جمهورية مصر العربية لمجموعة من الخبراء الصوماليين وتنظيم برنامج تدريبي لتأهيلهم للقيام بتقييم وضع قطاع الكهرباء في الصومال.</p> <p>2. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الجهات الحكومية الصومالية المعنية والاتحاد العربي للكهرباء بتحديث واستكمال الاستبيان الخاص بالاحتياجات المالية والفنية، والصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في</p>	<p>المطلوب</p>

الصومال، وإعداد تقرير شامل عن احتياجاته، يتم رفعه للاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.

3. تكليف أمانة المجلس بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لـ:

1.3- وضع خطة لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بجمهورية الصومال الفيدرالية.

2.3- استضافة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لمجموعة من الكوادر الفنية الصومالية، وتنظيم برنامج تدريبي لهم في تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

4. دعوة مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية للمساهمة في إعداد دراسة لتقدير احتياجات الشبكة الوطنية للكهرباء (National Grid) بجمهورية الصومال الفيدرالية لاستكمال المنظومة الكهربائية الداخلية وتقويتها، بما يؤهلها مستقبلاً للانضمام لمشاريع الربط الكهربائي العربي.



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الرابع

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	الموضوع
عرض الموضوع	<p>- يواجه اليمن جملة من التحديات والاختلالات المزمنة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية خاصة منذ سبتمبر 2014 حيث تراجعت مؤشرات التنمية وتدهورت منظومة الخدمات الأساسية ودمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية.</p> <p>- أعدت وزارة التخطيط اليمنية خطة قصيرة الأجل حول أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي للفترة (2019-2020) تركز على تمكين الدولة من استعادة الخدمات الأساسية في عدة قطاعات من بينها قطاع الكهرباء والطاقة.</p> <p>- تهدف أولويات قطاع الكهرباء والطاقة إلى إعادة بناء وتأهيل وصيانة منظومة الكهرباء واستعادة توفير خدمة التيار الكهربائي عند مستوياتها قبل الحرب.</p>
القرارات ذات الصلة	<p>- (ق.ق: 57 د.ع. (4) - ج3-20/1/2019) الصادر من القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية في دورتها الرابعة الخاص بدعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية التالي نصه:</p> <p>1- دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والصناديق العربية والمنظمات العربية المتخصصة والجهات العربية والدولية المانحة، تقديم دعم فني ومادي للجمهورية اليمنية في إطار برنامج تكاملي يساهم في إعادة الإعمار والتعافي ويضمن عودة التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.</p> <p>2- دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والصناديق العربية والمنظمات العربية المتخصصة والجهات العربية والدولية المانحة، تقديم الدعم للجمهورية اليمنية في مجالات مساعدة اللاجئين والنازحين، وفي مجالات التدريب والتعليم الشامل، والتغطية الصحية الشاملة، بالإضافة إلى برنامج التوظيف والتمكين، وبرنامج دعم المرأة وإعادة تأهيل الشباب والأطفال الذين تم تجنيدهم في الحرب، وتشغيل الأسر المنتجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية وإيصالها لمستحقيها.</p>

<p>الإجراءات</p>	<p>- تنفيذاً لقرار قمة بيروت؛ عقدت إدارة العلاقات الاقتصادية بالقطاع الاقتصادي اجتماعاً تشاورياً مع المعنيين من الجمهورية اليمنية بمقر الأمانة العامة بتاريخ 20/5/2019 لبحث تنفيذ القرار ومناقشة بنود المسودة الأولية للخطة (مرفق) بهدف عرضها على المجالس الوزارية المتخصصة.</p> <p>- ومتابعة لذلك؛ عُقد الاجتماع التنسيقي الأول بمقر الأمانة العامة بتاريخ 27/8/2019 بين ممثلي الجمهورية اليمنية والأمانة العامة تم خلاله تبادل الرؤى والأفكار بشأن تنفيذ قرار القمة الاقتصادية.</p> <p>- اطلع الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 17-18/9/2019) على القرار الصادر من القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت: يناير 2019) والخاص بدعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية، وأوصى أمانة المجلس بالطلب من الجهات الحكومية اليمنية المعنية تقديم تقرير يتضمن احتياجات قطاع الكهرباء بالجمهورية اليمنية، حتى تتمكن مؤسسات التمويل العربية والإقليمية المساهمة في تقديم المساندة الفنية، وتأهيل الكوادر البشرية اليمنية العاملة في قطاع الكهرباء.</p>
<p>المرفقات</p>	<p>- قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة (بيروت: 20/1/2019) (ق.ق: 57 د.ع(4) - ج 3 - 20/1/2019).</p> <p>- خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي: الأولويات العاجلة.</p> <p>- محضر الاجتماع التنسيقي الأول (مقر الأمانة العامة: 27/8/2019).</p>
<p>المطلوب</p>	<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>الطلب من الجهات الحكومية اليمنية المعنية تقديم تقرير يتضمن احتياجات قطاع الكهرباء بالجمهورية اليمنية تمهيداً لعرضه على مؤسسات التمويل العربية والإقليمية، للمساهمة في تقديم المساندة الفنية، وتأهيل الكوادر البشرية اليمنية العاملة في قطاع الكهرباء، وفقاً للاحتياجات اللازمة.</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الخامس

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	الموضوع
عرض الموضوع	<p>الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.</p> <p>– إن الزيادة في الطلب على الطاقة، وشحّة المياه، والرغبة في تأمين التزود بالطاقة والاكتفاء الذاتي، من أهم الأسباب التي دعت الدول العربية للتوجه إلى الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، فضلاً عن احتياجها إلى المزيد من المعرفة المطلوبة، والمهارات والموارد البشرية والمالية اللازمة، وإلى تأسيس وتطوير البنى التحتية الأساسية للشروع في بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.</p> <p>– وفي هذا الإطار؛ أقر المؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية والمجلس الوزاري العربي للكهرباء دورية انعقاد المنتدى العربي حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، كل عامين. حيث يتم تنظيم المنتدى العربي حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه بالطاقة النووية كل سنتين منذ العام 2010 بتنظيم مشترك بين الهيئة العربية للطاقة الذرية والمجلس الوزاري العربي للكهرباء والاتحاد العربي للكهرباء، ويُعتبر المنتدى منصّة عربية مهمّة للنقاش حول الأولويات والمخاوف المتعلقة ببرامج القدرة النووية في الدول العربية، بما في ذلك المتطلبات اللازمة لإجراء دراسات شاملة لجدوى القدرة النووية، وتشجيع التعاون العربي والفهم العام حول قضايا رئيسية تتعلق بالقدرة النووية.</p>
القرارات ذات الصلة	<p>– القرار 227 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على:</p> <p>– دعوة الوزارات/ والمؤسسات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتكثيف مشاركتها في الأنشطة المشتركة التالية:</p> <p>▪ المنتدى العربي الرابع حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، المقرر إقامته بالمملكة الاردنية الهاشمية (في العام الحالي 2017).</p> <p>▪ أنشطة الهيئة ذات العلاقة باستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء لعام 2017.</p>

<p>- تكليف الهيئة العربية للطاقة الذرية وبالتنسيق مع أمانة المجلس لتحديث التقرير الذي يتم إعداده بشكل دوري حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد، والطلب من الدول العربية التعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية لإعداد هذا التقرير.</p> <p>- الترحيب بالدعوة التي تقدم بها معالي رئيس المكتب التنفيذي للدول العربية لتبادل الخبرات التي اكتسبها قطاع الكهرباء المصري في هذا المجال.</p> <p>- القرار 262 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (القاهرة: 2018/11/22) والذي ينص على:</p> <p>1. الاحاطة علماً بالتقرير والتوصيات الصادرة عن المنتدى العربي الرابع حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية (المملكة الأردنية الهاشمية- عمان: 10-2017/10/12).</p> <p>2. دعوة الوزارات/ والمؤسسات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتكثيف مشاركتها في المنتدى العربي الخامس حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، والمزمع إقامته عام 2019 بجمهورية مصر العربية.</p>	
<p>- تنفيذاً للفقرة (1) من قرار المجلس أعلاه، نظمت الهيئة العربية للطاقة الذرية وبالتعاون مع هيئة الطاقة الذرية الأردنية وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء (إدارة الطاقة) والاتحاد العربي للكهرباء، والوكالة الدولية للطاقة الذرية "المؤتمر العربي الرابع حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية" وذلك بمدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة: 10 - 2017/10/12.</p> <p>- يجري حالياً الإعداد والتحضير لإقامة المنتدى العربي الخامس حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، المزمع إقامته بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2019/12/4-2. حيث عُقد الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي الخامس بمقر هيئة المحطات النووية المصرية بالقاهرة يومي 17-18/3/2019 تم خلاله الاتفاق على: (محاور المنتدى- برنامج المنتدى- إعلان المنتدى- النشرة التعريفية- الموقع الرسمي للمنتدى) كما تم الاتفاق على تحديد الالتزامات (التكاليفات) للجهات المنظمة للمنتدى العربي الخامس.</p> <p>- تنفيذاً للفقرة (2) من قرار المجلس أعلاه، قدمت الهيئة العربية للطاقة الذرية تقريراً محدثاً حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد.</p> <p>- عُقد المؤتمر العربي الرابع عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 16-20/12/2018. تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء بجمهورية</p>	<p>الإجراءات</p>

<p>مصر العربية، وفي اليوم الأخير للمؤتمر وتشجيعاً من اللجنة المنظمة للمؤتمر للباحثين الشباب، تم تكريم الباحثين المتميزين من الشباب الذين يصل سنهم إلى 35 سنة. كما صدر عن المؤتمر عدة توصيات تضمنت تشجيع المؤسسات البحثية في الدول العربية لإجراء مشاريع بحثية مشتركة في مجالات التطبيقات السلمية للطاقة الذرية، ودعوة الدول العربية إلى تبني سياسة تعليمية وتدريبية فعالة داعمة للابتكار والتميز وتلبي الاحتياجات الحقيقية للدول العربية في برامجها النووية الحالية والمستقبلية.</p> <p>- ناقش الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 2019/9/18-17) آخر المستجدات المتعلقة بإقامة المنتدى العربي الخامس حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، بجمهورية مصر العربية (القاهرة: 2019/12/4-2)، وأوصى بدعوة الدول العربية لتكثيف مشاركتها بالمنتدى العربي الخامس.</p>	
<p>- مذكرة شارحة من الهيئة العربية للطاقة الذرية حول إقامة المنتدى العربي الخامس حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية (مصر 2019).</p> <p>- تقرير حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد.</p> <p>- تقرير شامل حول المؤتمر العربي الرابع عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في جمهورية مصر العربية - شرم الشيخ خلال الفترة 2018/12/20-16.</p> <p>- ملخص للتعاون العربي الصيني في مجال الطاقة الذرية، بين الهيئة العربية للطاقة الذرية، والسلطة الصينية للطاقة الذرية.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. دعوة الوزارات/ والمؤسسات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتكثيف مشاركتها في المنتدى العربي الخامس حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، بجمهورية مصر العربية (القاهرة: 2019/12/4-2).</p> <p>2. الطلب من الهيئة العربية للطاقة الذرية التنسيق مع أمانة المجلس والدول العربية غير المنضمة للهيئة، لتحديث التقرير الذي يتم إعداده بشكل دوري حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد.</p>	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السادس

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية.
إقامة المعارض المتخصصة.	
عرض الموضوع	أقر المجلس الوزاري العربي للكهرباء انتهاج أسلوب إقامة المعارض المتخصصة، وذلك بهدف تنمية صناعة معدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية، والتعريف بها، ويقام معرض للصناعات الكهربائية في الوطن العربي مرة كل عامين تحت رعاية المجلس وتستضيفه إحدى الدول العربية، ويصاحبه ندوة حول أحد الموضوعات ذات الصلة. وقد أقيم إلى الآن ثمانية معارض وصاحب كل منها ندوة حول أحد الموضوعات ذات الصلة.
القرارات ذات الصلة	- القرار رقم 228 الصادر عن المجلس في دورته الثانية عشرة (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص في فقرته (2) على: "إقامة المعرض بالتزامن مع المؤتمر العام للاتحاد العربي للكهرباء كل ثلاث سنوات، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الاتحاد العربي للكهرباء في الإعداد والتنظيم له."
الإجراءات	- تنفيذاً لقرار المجلس أعلاه، تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2018/4/16 من الاتحاد العربي للكهرباء حول إقامة المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء والمعرض المصاحب له (دمج المعرض التاسع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي مع معرض الاتحاد العربي للكهرباء) بالعاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 5-2018/12/6. - قامت أمانة المجلس بتعميم موعد ومكان إقامة المؤتمر السادس والمعرض المصاحب على الدول العربية، وترجو الجهات المعنية لحث الشركات المصنعة للمعدات الكهربائية للمشاركة بالمعرض المصاحب للمؤتمر. - نظم الاتحاد العربي للكهرباء وبالتعاون مع شركة الكهرباء الوطنية في الاردن فعاليات

<p>المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء، والذي ناقش الواقع الحالي والآفاق المستقبلية للكهرباء في الوطن العربي، وكيفية مواجهة الصعوبات والتحديات المستقبلية، في مدينة عمان - الاردن خلال الفترة 5-6/12/2018، ومعرض مصاحب للمؤتمر للشركات الصناعية (وهو دمج للمعرض التاسع لصناعة المعدات الكهربائية في الوطن العربي، الذي تنظمه عادة جامعة الدول العربية، مع معرض الاتحاد العربي للكهرباء).</p> <p>- أحيط الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 17-18/9/2019) علماً بإقامة المعرض التاسع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي مع المعرض الذي ينظمه الاتحاد العربي للكهرباء، بالمملكة الأردنية الهاشمية: عمان خلال الفترة 5-6/12/2018 على هامش المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء، وأوصى بتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الاتحاد العربي للكهرباء للإعداد والتحضير للمعرض العاشر على هامش المؤتمر العام السابع للاتحاد العربي للكهرباء (2021).</p>	
<p>- تقرير موجز حول إقامة معرض صناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية.</p> <p>- رسالة الاتحاد العربي للكهرباء حول دمج المعرض التاسع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي مع معرض الاتحاد العربي للكهرباء.</p> <p>- محاور المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء (المملكة الأردنية الهاشمية-عمان: 5-6/12/2018).</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالإحاطة علماً بإقامة المعرض التاسع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي مع المعرض الذي نظمته الاتحاد العربي للكهرباء بالعاصمة الأردنية عمان يومي 5 و6/12/2018 على هامش المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الاتحاد العربي للكهرباء للإعداد والتحضير للمعرض العاشر لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي بالتزامن مع فعاليات المؤتمر العام السابع للاتحاد العربي للكهرباء (2021).</p>	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السابع

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

موضوعات لجنة خبراء الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة	
الموضوع	الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وخطتها التنفيذية.
عرض الموضوع	تم اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وفقاً لقرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الرابعة والثلاثين (القاهرة: 2018/11/22)؛ وهي امتداد للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة التي تم اعتمادها كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة وفقاً لقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الثالثة بالرياض 2013.
القرارات ذات الصلة	<p>– القرار رقم 230 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على:</p> <p>1. الإحاطة علماً بصدور النسخة المرفقة من الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وتكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتعميمها على الدول العربية واستلام ملاحظاتهم عليها خلال شهرين من تاريخ التعميم، ثم عرض النسخة النهائية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي تمهيداً لاعتمادها ومن ثم طباعتها وترجمتها.</p> <p>2. تكليف مجموعة العمل الخاصة بالاستراتيجية بإعداد خطة تنفيذية مناسبة لها تعرض على لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛</p> <p>– القرار رقم 264 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) والذي ينص على:</p> <p>1. اعتماد النسخة المحدثة من الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 والموافقة على عرضها على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (الجمهورية اللبنانية: 2019) القادمة لإطلاقها من قبل القادة العرب، والطلب من الأمانة العامة استكمال إجراءات تقديمها ضمن ملف القمة.</p>

<p>2. تكليف أمانة المجلس بعرض النسخة المعدلة للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وفقاً لملاحظات الخبراء على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء لاعتمادها وإحاقها بالاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة.</p> <p>– قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة (بيروت: 20 يناير/ كانون ثان 2019) والذي ينص على:</p> <p>اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 بصيغتها المرفقة، ودعوة الدول العربية للاسترشاد بها.</p>	
<p>– قامت أمانة المجلس بعرض الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة والتي عقدت بتاريخ 2019/1/20 بالجمهورية اللبنانية، وتم خلالها اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وفق القرار (ق.ق:48 د.ع (4) - ج3 - 2019/1/20) المرفق.</p> <p>– ناقش الاجتماع الثاني عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية بتاريخ 2019/3/10 بمقر الأمانة العامة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وأوصى بإضافة التعديلات التي اقترحها الخبراء على الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وتكليف أمانة المجلس برفع النسخة المحدثة من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة إلى الاجتماع القادم للمجلس لاعتمادها وفقاً لقرار المجلس في هذا الشأن، على أن ينظر في تحديث الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 كلما رأت اللجنة ذلك مناسباً.</p> <p>– عُقدت ورشة عمل تشاورية حول "آلية متابعة تطبيق الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة" في المملكة الأردنية الهاشمية - عمان يوم 21 أبريل 2019.</p> <p>– ناقش الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) آخر المستجدات المتعلقة بالخطة التنفيذية، وأوصى برفع النسخة المحدثة من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة إلى المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته القادمة لاعتمادها، ومن ثم إحاقها بالاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة.</p>	<h2>الإجراءات</h2>
<p>– النسخة المحدثة من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة.</p> <p>– قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة والتي عقدت بتاريخ 2019/1/20 بالجمهورية اللبنانية.</p>	<h2>المرفقات</h2>

تفضل المجلس الموقر بالنظر في:

1. اعتماد النسخة المحدثة من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، ومن ثم إلحاقها بالاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة.
2. تكليف أمانة المجلس بالترويج للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 كلما أمكن، وتحديث خطتها التنفيذية إذا دعت الحاجة، وذلك بالتنسيق مع أعضاء لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
3. دعوة مؤسسات التمويل والشركاء الإقليميين والدوليين للمساهمة في تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وتقديم الدعم اللازم لذلك.
4. الاضطلاع علماً بالتنسيق القائم بين أمانة المجلس والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لإعداد الآلية المقترحة للرصد والمتابعة للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وتكليف أمانة المجلس بتعميم الآلية المقترحة على الدول العربية بعد استلامها من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة قبل نهاية عام 2019، وذلك تمهيداً لتلقي الملاحظات عليها من أعضاء لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة خلال شهرين من تاريخ التعميم.



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثامن

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

موضوعات لجنة خبراء الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة	
الموضوع	موضوعات الطاقة المتجددة:
عرض الموضوع	1- تحويل النفايات إلى طاقة (Waste to Energy). <p>- تعد مشكلة النفايات الصلبة في العالم إحدى المشكلات البيئية الكبرى التي توليها الدول في الوقت الراهن اهتماماً متزايداً ليس فقط لآثارها الضارة على الصحة العامة والبيئة؛ بل وكذلك لآثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات، الأمر الذي بات يكتسب أهمية سياسية متزايدة في العالم. وتقدر كميات النفايات الصلبة المنتجة عالمياً اليوم بحوالي 2 مليار طن سنوياً، يتم تحويل 70% من هذه الكمية من النفايات إلى مكبات النفايات، بينما يتم تحويل ومعالجة 11% من هذه النفايات في المنشآت الحرارية وإلى طاقة (Waste to Energy-WtE)، ويتم إعادة تدوير 19% الباقية أو معالجتها بواسطة المعالجة الميكانيكية والبيولوجية، بما في ذلك السماد.</p> <p>- يزدهر حالياً برنامج تحويل النفايات الى طاقة بواسطة تكنولوجيات تولد منها كهرباء أو حرارة أو وقوداً حيوياً أو وقوداً اصطناعياً. تصنف التقنيات الحديثة لتوليد الطاقة إلى قسمين: تقنيات حرارية وأخرى غير حرارية. وغالبية هذه التقنيات تولد الكهرباء مباشرة من خلال الاحتراق، أو تنتج وقوداً قابلاً للاحتراق مثل الميثان والميثانول والايثانول والهيدروجين وأنواع أخرى من الوقود الاصطناعي.</p>
القرارات ذات الصلة	يعرض هذا البند لأول مرة على المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
الإجراءات	- اطلع الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) على العرض المرئي الذي قدمته أمانة المجلس بشأن تطوير خارطة الطريق لتوليد الطاقة من النفايات للمنطقة العربية، وأوصى بتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع رئيس وأعضاء لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بإعداد خارطة

<p>طريق لدراسة إمكانية استغلال النفايات كمصدر للطاقة، شاملاً بناء القدرات والإمكانات المتاحة والأنظمة والتشريعات المطلوبة لهذه الغاية، والتنسيق مع إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية بجامعة الدول العربية في دراسة فرص استغلال النفايات في توليد الطاقة.</p>	
<p>الورقة المفاهيمية التي أعدتها أمانة المجلس حول خيارات وإمكانات تحويل النفايات إلى طاقة في المنطقة العربية.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بإعداد خارطة طريق لدراسة إمكانية استغلال النفايات كمصدر للطاقة، شاملةً بناء القدرات والإمكانات المتاحة والأنظمة والتشريعات المطلوبة لهذه الغاية وعرضها على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي. 2. دعوة الدول العربية التي تتمتع بخبرات رائدة في هذا المجال لموافاة أمانة المجلس بتقارير وافية تساهم في إعداد خارطة الطريق المطلوبة. 3. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للبيئة لبلورة رؤية عربية تساعد على الاستفادة من إمكانات تحويل النفايات إلى طاقة وذلك بمشاركة أصحاب المصلحة العاملين في هذا المجال. 	<p>المطلوب</p>

الموضوع	الموضوع
<p align="center">موضوعات الطاقة المتجددة:</p> <p align="center">2- الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية.</p>	
<p>عرض الموضوع</p> <p>– يواجه العالم العربي تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية منها؛ ويمكن لاقتصاد الهيدروجين باعتباره أحد أهم مصادر الطاقة في المستقبل أن يساعد الدول العربية على توفير مليارات الدولارات كل عام عن طريق خفض تكاليف الطاقة والمساهمة في استدامة قطاع الطاقة مع التقليل من الانبعاثات الكربونية.</p> <p>– يعرف الهيدروجين بأنه وقود حامل للطاقة عالي الجودة يمكن إنتاجه على نطاق واسع، من خلال المعالجة الحرارية والكيميائية للهيدروكربونات، مثل الغاز الطبيعي أو الفحم أو الكتلة الحيوية أو التحليل الكهربائي للماء باستخدام أي مصدر للكهرباء بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، مثل الرياح أو الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية، ويحظى الهيدروجين حالياً باهتمام متجدد مدفوعاً بالمخاوف المتزايدة بشأن الانبعاثات الكربونية وتغير المناخ ونوعية الهواء ودمج الطاقة المتجددة المتغيرة في نظام الطاقة. حيث أن كثير من الدراسات الحديثة المتعلقة بالطاقة تشير إلى أن خلايا الهيدروجين وخلايا الوقود يمكن أن تكون تكنولوجيات مهمة لمواجهة هذه التحديات في وقت واحد في نظام طاقة منخفض الكربون قابل للتجديد في المستقبل.</p> <p>– يمكن القول إن الهيدروجين قد يصبح أحد مصادر الطاقة المرشحة لتوفير حاجات العالم من الطاقة النظيفة، وأيضاً لتلبية المتطلبات العالية للدول الصناعية المتقدمة والمساهمة في سد الحاجة المتزايدة للطاقة في الدول النامية بما في ذلك الدول العربية، والتوقعات المستقبلية لغاز الهيدروجين تبدو مشرقة حيث من المتوقع أن يكون له مساهمة كبيرة في الانتقال نحو الطاقة الأنظف.</p>	
<p align="center">يعرض هذا البند لأول مرة على المجلس الوزاري العربي للكهرباء.</p>	<p align="center">القرارات ذات الصلة</p>
<p>– اطلع الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) على العرض المرئي الذي قدمته أمانة المجلس بشأن تطوير خارطة الطريق للاستفادة من الهيدروجين الأخضر، وأوصى بتكليف أمانة المجلس بإعداد دراسة حول تقييم وتحديد إمكانات الهيدروجين المستدام في إمدادات الطاقة لعام 2040؛ بما في ذلك مختلف الإجراءات، والتأثيرات المختلفة، والجهات الفاعلة في الدول العربية فيما يتعلق بالهيدروجين المستدام؛ تمهيداً لبلورة تصور لتحرك عربي يساعد على تحقيق إمكانات الهيدروجين المستدام، والدور الذي من المتوقع أن تلعبه الحكومات والأطراف</p>	<p align="center">الإجراءات</p>

<p>الأخرى في هذه العملية، شاملاً استراتيجية إدارية لإنتاج وقود الهيدروجين في الدول العربية، بمشاركة كل أصحاب المصلحة العاملين في هذا المجال.</p>	
<p>الورقة المفاهيمية التي أعدتها أمانة المجلس حول خيارات وإمكانات وقود الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تكليف أمانة المجلس بإعداد دراسة حول تقييم وتحديد إمكانات الهيدروجين المستدام في إمدادات الطاقة لعام 2040؛ بما في ذلك مختلف الإجراءات، والتأثيرات المختلفة، والجهات الفاعلة، وعرض الدراسة على الاجتماع القادم للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. 2. دعوة الدول العربية التي تتمتع بخبرات رائدة في هذا المجال لموافاة أمانة المجلس بتقارير وافية تساهم في إعداد الدراسة المطلوبة. 3. تكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ببلورة رؤية عربية تساعد على الاستفادة من إمكانات الهيدروجين المستدام وذلك بمشاركة أصحاب المصلحة العاملين في هذا المجال. 	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند التاسع

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	موضوعات كفاءة الطاقة: اليوم العربي لكفاءة الطاقة والإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة.
عرض الموضوع	<p>– اليوم العربي لكفاءة الطاقة هو مبادرة عربية صادرة عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته التاسعة بموجب القرار رقم 147 والذي تقرّر فيه اعتماد يوم 21 مايو من كل عام كيوم عربي لكفاءة الطاقة، يستغل إعلامياً لنشر التوعية اللازمة بموضوع كفاءة الطاقة في جميع الوسائل الإعلامية والإعلانية على مستوى المنطقة العربية وتكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بوضع أطر عامة تتضمن الأنشطة الرئيسية المنفق عليها في الدول العربية".</p> <p>– تهدف الاحتفالية باليوم العربي لكفاءة الطاقة إلى التعريف بأهمية كفاءة الطاقة في الدول العربية لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي، كما تساهم في بناء شراكات وجسور التعاون في المنطقة العربية؛ مع استعراض لآخر التطورات على المستوى التقني والأكاديمي في مجال كفاءة الطاقة. وقد تم تنظيم سبع احتفاليات لليوم العربي لكفاءة الطاقة في الأعوام 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019.</p> <p>– من جهة أخرى؛ انتهت أمانة المجلس من طباعة الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة وفقاً لقرار المكتب التنفيذي 265 بتاريخ 2018/11/22 القاضي باعتماده.</p>
القرارات ذات الصلة	<p>– القرار رقم 195 الصادر عن الاجتماع السادس والعشرين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2010/11/23) والمتعلق بتحديد يوم (21 مايو) من كل عام ليكون يوماً عربياً لكفاءة الطاقة، يستغل إعلامياً لنشر التوعية اللازمة بموضوع كفاءة الطاقة في جميع الوسائل الإعلامية والإعلانية على مستوى المنطقة العربية.</p> <p>– القرار رقم 236 الصادر عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثانية عشرة</p>

(مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والمتعلق بتكليف أمانة المجلس بتنظيم احتفالية اليوم العربي لكفاءة الطاقة لعام 2017 والمسابقة المصاحبة لتكون حول " أفضل منشأة أُعيد تأهيلها لتصبح خضراء"؛ وماذا بالنسبة لعام 2018 (يذكر هنا) وأن يكون موضوع احتفالية هذا العام (2019) هو " طاقة أوفر.. مستقبل أخضر".

- القرار رقم 234 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على:

- الإحاطة علماً بالنسخة المحدثة من الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة، وتكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتعميمها على الدول العربية واستلام ملاحظاتهم عليها خلال شهرين من تاريخ التعميم.

- عرض النسخة النهائية من الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي لاعتمادها.

- القرار رقم 265 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) والذي ينص في فقرته (4) على:

- " اعتماد الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة بنسخته المرفقة وتكليف أمانة المجلس بطباعته وتعميمه على الدول العربية"

الإجراءات

- نظمت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتعاون مع المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الاحتفالية الخامسة باليوم العربي لكفاءة الطاقة يوم 21 مايو 2017 بمقر الأمانة العامة تحت شعار "كفاءة الطاقة ودورها في تعظيم سوق العمل العربي"، وذلك بحضور أكثر من 140 خبير من مختلف القطاعات المعنية في مجال كفاءة الطاقة في الدول العربية.

- أقيمت احتفالية لعرض نتائج مسابقة اليوم العربي لكفاءة الطاقة وذلك أثناء المنتدى العربي الذي عقد بدولة الكويت يومي 6 و 7 مايو 2018 وكان موضوع المسابقة حول "أفضل ممارسة/ إجراء لتحسين كفاءة الطاقة في مجال التكييف" وذلك بهدف تسليط الضوء على أهمية تخفيض استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها في مجال التكييف، وإظهار أفضل الممارسات العربية لمشاريع تخفيض أحمال التكييف.

- نظمت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتعاون مع المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة و الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وتحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، الاحتفالية السابعة باليوم العربي لكفاءة الطاقة يوم 21 مايو 2019 بالقاهرة (فندق الماريوت) تحت

<p>شعار "طاقة أوفر... مستقبل أخضر" وذلك بحضور عدد من خبراء الدول العربية (حوالي 75 مشارك من مختلف القطاعات المعنية في مجال الطاقة ولقيف من رجال الصحافة والإعلام)، وفازت بالجائزة شركة Eco consulting S.a.l من الجمهورية اللبنانية بجائزة أفضل شركة ناشئة في مجال الطاقة.</p> <p>- ناقش الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) آخر المستجدات المتعلقة بالموضوع، وأوصى بتكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مع المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالإعداد والتحضير لعقد الاحتفالية الثامنة باليوم العربي لكفاءة الطاقة على هامش المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (1-2 أبريل 2020)، وتحديد موضوع مسابقة اليوم العربي لكفاءة الطاقة ليكون "أفضل مشروع مبتكر يستخدم التقنيات الذكية لخدمة كفاءة الطاقة".</p>	
<p>- تقرير حول الاحتفالية الخامسة باليوم العربي لكفاءة الطاقة يوم 21 مايو 2017 بمقر الأمانة العامة.</p> <p>- والاحتفالية السادسة (ضمن مرفقات البند الخاص بالمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة 2018).</p> <p>- تقرير حول الاحتفالية السابعة باليوم العربي لكفاءة الطاقة يوم 21 مايو 2019 بالقاهرة.</p> <p>- النسخة المحدثة من الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة الكهربائية 2018 بعد طباعته (يعرض خلال انعقاد دورة المجلس).</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالإعداد والتحضير لعقد الاحتفالية الثامنة باليوم العربي لكفاءة الطاقة على هامش المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (1-2 أبريل 2020) وإعداد الشروط المرجعية لمسابقة اليوم العربي لكفاءة الطاقة لعام 2020.</p> <p>2. تحديد موضوع مسابقة اليوم العربي لكفاءة الطاقة ليكون حول "أفضل مشروع مبتكر يستخدم التقنيات الذكية لخدمة كفاءة الطاقة".</p> <p>3. الإحاطة علماً بصدور النسخة المحدثة للإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة الكهربائية 2018 بعد طباعته؛ وتكليف أمانة المجلس بتعميمه على الدول العربية.</p>	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند العاشر

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	الموضوعات المشتركة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:
عرض الموضوع	1- المنتدى العربي الخامس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمعرض المصاحب. يعتبر المنتدى العربي الذي يُعقد كل عامين تحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، منبراً لمناقشة القضايا والموضوعات المتعلقة بسياسات وتقنيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وهذه هي النسخة الخامسة من المنتدى الذي ينظم بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
القرارات ذات الصلة	– القرار رقم 240 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة : 2017/4/6) والذي نص على: • تكليف أمانة المجلس بالبداية بالتحضير للدورة الرابعة للمنتدى العربي، بحيث يكون موضوع الدورة الرابعة ليكون "الطاقة المستدامة: الاستثمار - التشغيل - التكنولوجيا". • دعوة الدول العربية إلى دعم المنتدى الرابع من خلال الحضور المكثف للمختصين والشركات العاملة في مجال الطاقة. – القرار رقم 265 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) والذي ينص في فقرته (3) على: تكليف أمانة المجلس بالبداية في التحضير للدورة الخامسة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بحيث يكون موضوعها هو "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في المنطقة العربية"؛ والتنسيق في ذلك مع الشركاء الإقليميين والدوليين والدولة المستضيفة بحيث يعقد في النصف الأول من عام 2020.
الإجراءات	– قامت أمانة المجلس الوزاري بتنظيم عقد المنتدى العربي الرابع بدولة الكويت خلال الفترة 6-7 مايو 2018 تحت شعار "الطاقة المستدامة: الاستثمار - التشغيل - التكنولوجيا". تحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي المهندس بخيت شبيب الرشيدى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بدولة الكويت، وقد شارك في التنظيم كل من

<p>وزارة الكهرباء والماء الكويتية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).</p> <p>– من جهة أخرى وتنفيذاً لتوصية لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في اجتماعها الثاني عشر بمقر الامانة العامة بتاريخ 10-11/3/2019 بشأن تكليف أمانة المجلس بالبداء بالتحضير للدورة الخامسة للمنتدى بالتنسيق مع الشركاء، بحيث يكون موضوعها هو "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في العالم العربي"؛ واستطلاع رأي الدول حول رغبتها في استضافة الفعالية؛ قامت أمانة المجلس بتعميم مذكرتها المؤرخة في 2019/2/4 على الدول العربية والطلب موافقتها برغبتها في امكانية استضافة الدورة الخامسة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمعرض المصاحب، والذي سيكون بعنوان "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في العالم العربي" والمقرر عقده خلال النصف الأول من عام 2020 ولم تتلق رد حتى الآن.</p> <p>– عقدت أمانة المجلس اجتماعا تنسيقيا مع المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتاريخ 3 يوليو 2019 وتم خلاله الاتفاق على تاريخ عقد الدورة الخامسة للمنتدى العربي وذلك يومي 1 و 2 ابريل/ نيسان 2020.</p> <p>– اطلع الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) على الهيكل المقترح لبرنامج عمل المنتدى العربي الخامس، وأوصى بتكليف أمانة المجلس باستكمال التحضيرات اللازمة للمنتدى، بالتنسيق مع الشركاء، تحت عنوان "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في العالم العربي"، ومخاطبة الدول العربية للتذكير بإبداء الرغبة لاستضافة المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.</p>	
<p>– تقرير حول أعمال المنتدى العربي الرابع للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بعنوان "الطاقة المستدامة: الاستثمار - التشغيل - التكنولوجيا : الكويت : 6-7 مايو 2018.</p> <p>– هيكل مقترح لبرنامج المنتدى الخامس (1-2/ابريل/2020).</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. تكليف أمانة المجلس باستكمال التحضيرات للدورة الخامسة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتنسيق مع الشركاء، تحت عنوان "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في العالم العربي" وذلك يومي 1 و 2 ابريل 2020.</p> <p>2. دعوة الدول العربية الراغبة في استضافة فعاليات المنتدى التواصل مع أمانة المجلس بذلك قبل نهاية نوفمبر 2019.</p> <p>3. الطلب من الدول العربية دعم المنتدى بالحضور المكثف والمشاركة في فعالياته.</p>	<p>المطلوب</p>

الموضوع	الموضوعات المشتركة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:
	2- دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للدول العربية (الإصدار الخامس).
عرض الموضوع	<p>في إطار مواكبة المجلس الوزاري العربي للكهرباء للتطورات الجارية على مستوى تقنيات الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي، ورغبة من معالي الوزراء أعضاء المجلس في إيجاد وثيقة تكون مرجعاً يتضمن كافة المعلومات الخاصة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وكذلك معلومات إحصائية للتعرف على السياسات والبرامج المعتمدة في الدول العربية لرفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة، تتعاون أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على إعداد وإخراج دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، وقد صدرت النسخة الأولى من الدليل عام 2011، ويجري حالياً الإعداد لإصدار النسخة الخامسة من الدليل بالتنسيق مع ضباط الاتصال من الدول العربية.</p>
القرارات ذات الصلة	<p>- القرار رقم 239 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة : 2017/4/6) والمتعلق بالإصدار الرابع من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة 2017. والذي ينص على :</p> <p>" تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لإصدار النسخة الرابعة من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (2017) وفقاً للمقترح المقدم من قبل أمانة المجلس والمركز، والطلب من أعضاء لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تقديم مقترحاتهم لتسويق الدليل وتطويره وموافاة أمانة المجلس بها قبل نهاية أبريل 2017".</p> <p>- الفقرة الثانية من القرار رقم 265 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة 2018/11/22) والتي تنص على:</p> <p>"الإحاطة علماً بصدور النسخة الرابعة من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للدول العربية، وتكليف أمانة المجلس بتوزيعه على كافة الجهات المعنية"</p> <p>- اطلع الاجتماع الثاني عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (مقر الأمانة العامة: 2019/3/10) على موضوع النسخة الخامسة من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وأوصى بما يلي:</p> <p>1. الموافقة على خطة العمل الخاصة بدليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لعام 2019؛ بعد ادخال التعديلات التي تم تناولها خلال الاجتماع، وإضافة المؤشرات (الاقتصادية/ البيئية).</p> <p>2. الطلب من الدول الأعضاء موافاة أمانة المجلس بالقائمة المحدثة لضباط الاتصال الخاصة بالدليل.</p>

<p>الإجراءات</p>	<p>- قامت أمانة المجلس بتوزيع النسخة الرابعة المطبوعة من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على جميع الدول العربية والمنظمات التابعة لها؛</p> <p>- قام المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتصميم استمارة النسخة الخامسة من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، كما قامت الأمانة العامة بتاريخ 2019/4/10 بتعميم مذكرتها على الدول العربية والطلب منها تسمية ضابط اتصال للقيام بمتابعة تعبئة بيانات استمارة دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المحدثة لعام 2019. وبتاريخ 2019/7/11 والتي تؤكد فيها على سرعة تسمية ضباط الاتصال المكلفين بمتابعة تعبئة بيانات استمارة الدليل لعام 2019 قبل يوم 2019/7/25.</p> <p>- اطلع الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) على مقترح لتطوير النسخة الخامسة من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المقدم من قبل أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وأوصى بتكليف أمانة المجلس بإعادة إرسال استمارة النسخة الخامسة من الدليل إلى الدول العربية، وحثها على سرعة موافاتها بالاستمارة بعد تعبئتها، وفي حال عدم تلقي الاستثمارات من الدول العربية خلال الفترة المحددة، سيتم اعتماد بيانات النسخ السابقة من الدليل.</p>
<p>المرفقات</p>	<p>مقترح تطوير النسخة الخامسة من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المقدم من قبل أمانة المجلس والمركز الإقليمي RCREEE.</p>
<p>المطلوب</p>	<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في الصعوبات التي تواجه أمانة المجلس في إصدار النسخة الخامسة من الدليل، واقتراح وسيلة لتجاوزها.</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الحادي عشر

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوعات المشتركة بين لجنة الكهرباء ولجنة الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة	
الموضوع	اعتماد تقارير وتوصيات لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية ولجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية.
عرض الموضوع	<p>تنص المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (اللجان المتخصصة) على:</p> <p>اللجان المتخصصة:</p> <p>يساعد المجلس ومكتبه التنفيذي في أعمالهما لجننتان فئيتان متخصصتان هما:-</p> <ul style="list-style-type: none">- لجنة خبراء الكهرباء.- لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. <p>وتقوم اللجننتان بتقديم الاقتراحات والإجراءات اللازمة لتفعيل قرارات المجلس وتطوير أعماله في نطاق اختصاصاتهما، وتقدمان تقاريرهما إلى المكتب التنفيذي، وتكون رئاسة ونياية اللجننتين وفقا لرئاسة المكتب التنفيذي، يجوز أن تجتمع اللجننتان مرتين في الفترة ما بين دورات انعقاد المجلس وترفع توصياتهما إلى المكتب التنفيذي.</p>
القرارات ذات الصلة	<ul style="list-style-type: none">- قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الاستثنائية رقم 127 بتاريخ 2010/1/14.- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1820 في دورته العادية 85 بتاريخ 2010/2/11.- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7199 في دورته العادية 133 بتاريخ 2010/3/3، الذي وافق على تعديل نظامه الأساسي.
الإجراءات	<ul style="list-style-type: none">- عقدت لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية الاجتماعات التالية:- الاجتماع العاشر للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (مقر الأمانة العامة: 25-

<p>(2018/6/26).</p> <p>- الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (مقر الأمانة العامة: 17-2019/9/18).</p> <p>- عقدت لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية الاجتماعات التالية:</p> <p>- الاجتماع العاشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (بيروت: 2017/9/18).</p> <p>- الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (بيروت: 2018/9/27).</p> <p>- الاجتماع الثاني عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (مقر الأمانة العامة: 10-2019/3/11).</p> <p>- الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (بيروت: 2019/9/26).</p>	
<p>- تقرير وتوصيات الاجتماع العاشر والاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (مقر الأمانة العامة: 25-2018/6/26، 17-2019/9/18).</p> <p>- الاجتماع العاشر والاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (بيروت: 2017/9/18، 2018/9/27).</p> <p>- الاجتماع الثاني عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (مقر الأمانة العامة: 10-2019/3/11).</p> <p>- الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (بيروت: 2019/9/26).</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في اعتماد تقارير وتوصيات اجتماعات لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية، واجتماعات لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية.</p>	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثاني عشر

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوعات المشتركة بين لجنة الكهرباء ولجنة الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة	
الموضوع	مناقشة مخرجات مؤتمرات تغير المناخ (COP) وتأثيرها على قطاع الطاقة في المنطقة العربية.
عرض الموضوع	<p>- يعد تغير المناخ مشكلة عالمية طويلة الأجل، تتطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية وبينها وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية والتكنولوجية، وسوف يترتب على ذلك تأثيرات مهمة على المستوى الدولي والإقليمي بما فيها المنطقة العربية، وقد بات تغير المناخ أمراً واقعاً وهناك نوع من التوافق على أن المناخ يتغير أساساً نتيجة للانبعاثات التي يسببها الإنسان، ولا شك أن التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية سيكون لها انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، وسوف يضيف تحدياً جديداً إلى مجموعة التحديات التي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.</p> <p><u>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:</u></p> <p>نشأت فكرة الاتفاقية عندما أصبح التغير في مناخ الأرض وآثاره الضارة تمثل شاغلاً مشتركاً للبشرية، مع تزايد تراكيزات غازات الدفيئة بدرجة كبيرة في الغلاف الجوي من جراء الأنشطة البشرية، وما سيسفر عنه ذلك من تأثير سلبي على الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية وعلى البشرية، فكان من الضروري سن تشريعات بيئية فعالة، تعكس المعايير البيئية تحقيقاً للهدف النهائي من الاتفاقية وهو تثبيت تراكيزات غازات الدفيئة على مستوى من شأنه أن يمنع التدخل البشري في نظام المناخ. وأن يتم تحقيق هذا المستوى في إطار زمني كاف للسماح للنظم الإيكولوجية بالتكيف بشكل طبيعي مع تغير المناخ لضمان عدم تهديد إنتاج الغذاء، وتمكين التنمية الاقتصادية من المضي قدماً بطريقة مستدامة.</p> <p>- وفيما يتعلق بكفاءة الطاقة وربطها بأثار التغيرات المناخية، فهناك تعاون دائم بين</p>

المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة فيما يتعلق بكفاءة الطاقة وربطها بآثار التغيرات المناخية، كما يشارك خبراء الطاقة في الدول العربية في الأنشطة ذات العلاقة بالتغيرات المناخية وتقرير الانبعاثات للحفاظ على البيئة.

- أهم مخرجات مؤتمرات تغير المناخ (COP22 - نوفمبر 2016 / COP23 - نوفمبر 2017 / COP24 - ديسمبر 2018):

- كتاب قواعد اتفاق باريس، الذي يضع القواعد التي تحكم الإعلان عن الانبعاثات، وتقييمات منتظمة للتقدم المنجز في حماية البيئة، ومقدار الاستثمارات، ومعالجة الخسائر والأضرار، والالتزام بتعزيز طموح المساهمات المحددة وطنياً (NDCs).
- إقرار رسمي من التقرير الخاص الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) بشأن مسارات الوصول إلى 1.5 درجة مئوية.
- إنشاء منتدى المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، لدعم دور المجتمعات الأصلية في الاستجابة لتغير المناخ والاعتراف بمسؤولية الحكومات في احترام حقوقها عند تقرير سياسات المناخ.

القرارات ذات الصلة

- القرار رقم 238 الصادر عن الاجتماع الثاني عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (القاهرة: 2017/4/6) والذي ينص على:

1. الإحاطة علماً بالجهود الدولية بشأن متابعة تنفيذ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.
2. دعوة الدول العربية إلى الاستفادة من مؤشرات المتابعة التي تعدها المنظمات الدولية في أغراض تخطيط ومتابعة خطط الطاقة.
3. الطلب من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا موافاة أمانة المجلس بالفعاليات والأنشطة التي تنظمها في هذا الصدد، وخاصة الدورات التدريبية ذات الصلة.

- القرار رقم 554 الصادر عن الدورة 30 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (مقر الأمانة العامة: 2018/10/25). والذي ينص في فقرته ثانياً والمتعلقة بالتحرك العربي في مفاوضات تغير المناخ على:

- دعم "المجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ" في جهودها للحفاظ على المصالح المشتركة للدول العربية في كافة قضايا تغير المناخ المطروحة على الساحة الدولية.
- اعتماد الآلية العربية التي أوصت بها المجموعة العربية، والموقف المتوازن من برنامج عمل اتفاق باريس واعتباره أساساً للتحرك العربي خلال الجولة التفاوضية الحاسمة (كاتوفيتسي: 2018/12/14-2 - مرفق) ومعالجة جميع أمور برنامج عمل اتفاق باريس بالصورة "المتوازنة والمنسقة"، لضمان ألا تخرج أي قرارات قد تضر بالمصالح

<p>العربية المشتركة.</p> <p>- الطلب من الدول العربية الاهتمام بدور المؤسسات العلمية ودعم الأبحاث العلمية المتخصصة في قضايا تغير المناخ لوضع الحقائق العلمية في نصابها خلال المفاوضات.</p> <p>- حث الدول العربية وأعضاء المجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ إجراء التنسيق اللازم الفعال والمكثف في كافة المحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بتغير المناخ بما يتواءم والموقف العربي الموحد من مفاوضات تغير المناخ، أخذاً في الاعتبار قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الصادر في دورته (26) (شرم الشيخ: مارس 2015).</p> <p>- دعوة الدول العربية إلى الاستفادة من الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية للمساهمة في تنفيذ برامجها الوطنية في مجال تغير المناخ.</p> <p>- القرار رقم 771 الصادر عن الدورة العادية (30) لمؤتمر القمة العربية (تونس: مارس 2019) والذي ينص على:</p> <p>تأييد خطة المجموعة التفاوضية العربية في مفاوضات تغير المناخ والتعامل مع قضايا تغير المناخ وفق الصيغة المرفقة بالمجلد المستقل رقم (ق 30/03/19/17- ق ل (0178) بما في ذلك ضرورة الالتزام بقيم العدل والتضامن في مواجهة ظاهرة التغير المناخي وكفالة حقوق الدول العربية في التنمية الاقتصادية والاستفادة من الطفرة العلمية والتكنولوجية المتطورة، من خلال العمل على تمكين الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً بدعم مالي وتقني عاجل يقوي قدراتها للتكيف مع التغيرات المناخية مع ضمان مسار تنموي مستدام.</p>	
<p>- عقدت المجموعة التفاوضية العربية بشأن تغير المناخ اجتماعاً بمقر الأمانة العامة (فبراير 2018) تم خلاله مناقشة الآلية لمعرفة كيفية تنفيذ اتفاق باريس مع مطلع عام 2020، وقد اتفقت المجموعة العربية على النقاط الرئيسية للموقف العربي خلال مفاوضات 2018 (مرفق).</p> <p>- اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الثلاثين (مقر الأمانة العامة: 2018/10/25) الآلية العربية التي أوصت بها المجموعة العربية، ودعا المجلس الدول العربية إلى الاستفادة من الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية للمساهمة في تنفيذ برامجها الوطنية في مجال تغير المناخ.</p> <p>- وبناءً على قرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وعلى نتائج اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية، تم عرض الموضوع على الدورة العادية (30) للقمة العربية (تونس: مارس 2019)، واتخذت القرار رقم 771 والذي أيدت فيه خطة المجموعة العربية التفاوضية العربية في</p>	<p>الإجراءات</p>

<p>مفاوضات تغيير المناخ.</p> <p>- اطلع الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) على قرار القمة العربية (تونس: مارس 2019)، وأوصى بتكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مع المجالس الوزارية المتخصصة تحت مظلة جامعة الدول العربية، ومع الجهات المعنية بكل دولة عربية، واتخاذ ما يلزم من خطوات لمساعدة الدول للوفاء بالتزاماتها في هذا المجال.</p>	
<p>- القرار رقم 554 الصادر عن الدورة 30 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (مقر الأمانة العامة: 2018/10/25).</p> <p>- آلية عمل المجموعة العربية خلال مفاوضات 2018 لتنفيذ اتفاق باريس.</p> <p>- تقرير حول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كاتوفيتسي: 2018/12/14-2)</p> <p>- القرار رقم 771 الصادر عن الدورة العادية (30) لمؤتمر القمة العربية (تونس: مارس 2019)</p> <p>- خطة المجموعة التفاوضية العربية في مفاوضات تغيير المناخ والتعامل مع قضايا تغيير المناخ.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المجالس الوزارية المتخصصة تحت مظلة جامعة الدول العربية، ومع الجهات المعنية بكل دولة عربية، واتخاذ ما يلزم من خطوات لتنفيذ اتفاق باريس في إطار مخرجات مؤتمر الأطراف في كاتوفيتسي.</p> <p>2. تثمين الدور الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) بالتنسيق مع المجموعة التفاوضية العربية ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لدعم الموقف العربي في مفاوضات التغيير المناخي، ودعوتها للاستمرار في بناء قدرات المختصين في هذا الشأن وموافاة أمانة المجلس بالأنشطة والفعاليات التي تنظم لذلك.</p>	<p>المطلوب</p>



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثالث عشر

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية (Nexus).
عرض الموضوع	<p>إنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر، التي أقرتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول والجهات المعنية، كي تعمل جاهدةً على إرساء عالم ينعم بالازدهار المستدام والإدماج الاجتماعي والمساواة، فيما تسعى بالتزامن مع ذلك إلى الحفاظ على موارد كوكبنا والحرص على عدم إهمال أي منها. لذلك أخذ الاهتمام العالمي في السنوات القليلة الماضية يتزايد بدراسة العلاقة المتداخلة بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء، ونتج عن ذلك ما يعرف بمفهوم "ترابط المياه والطاقة والغذاء". ونظراً للعلاقة الوثيقة بين القطاعات الثلاثة، يمكن فهم هذه العلاقة كمنطلق أساسي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.</p>
القرارات ذات الصلة	<p>- القرار رقم 244 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على:</p> <ol style="list-style-type: none">1. التأكيد مجدداً على دعوة الدول العربية إلى التعامل مع موضوع الترابط بين الطاقة/المياه/ الغذاء بشكل متكامل على المستوى الوطني أولاً، ثم على المستوى الإقليمي.2. تكليف أمانة المجلس بتعميم ونشر الأوراق الخاصة بسياسات الترابط بين المياه والطاقة والغذاء Policy Papers لرفع الوعي بموضوع الترابط لدى صناع القرار وأصحاب المصلحة.3. دعوة الدول العربية إلى التعاون مع الخبراء الذين ينفذون دراسة تضمين الترابط في الاستراتيجيات القطاعية للمياه والطاقة والغذاء، والاستفادة من مخرجات الدراسة، وتكليف خبراء متخصصين لحضور اجتماع عرض نتائج الدراسة يوم 15-4-2017.4. الاستفادة من أنشطة المشروع الجديد الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وتعيين كبار المسؤولين للمشاركة في الدورات التدريبية الإقليمية المزمع تنظيمها حول الترابط، وفي انجاز دراسات الجدوى لمشاريع البنية التحتية للترابط التي

سيقوم بها المشروع في المرحلة الثانية في بعض البلدان العربية.

- القرار رقم 196 الصادر عن الدورة العادية الحادية عشرة للمجلس الوزاري العربي للمياه (مقر الأمانة العامة: 2019/6/27) والذي ينص على:

ثالثاً: مشروع الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي:

1. دعوة الدول العربية والأمانة الفنية للمجلس إلى التعاون مع الحوار الإقليمي للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالأنشطة المزمع تنفيذها.
2. دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتقرير بخصوص الأنشطة والمشروعات المتعلقة بالترابط المقترح تنفيذها.
3. دعوة الدول العربية التي استفادت من أنشطة مشروع الترابط بين المياه والطاقة والغذاء إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتقرير يتضمن مدى الاستفادة من الأنشطة التي يتم تنفيذها.

البرنامج الحواري للترابط بين المياه والطاقة والغذاء للوكالة الألمانية للتعاون الدولي:

1. دعوة الدول والأمانة الفنية إلى التعاون مع الحوار الإقليمي للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالدورات التدريبية ومنبر المعرفة للترابط وغيرها من الأنشطة.
2. دعوة الدول إلى موافاة الأمانة الفنية بتقرير بخصوص الأنشطة والمشروعات المتعلقة بالترابط التي تقوم بتنفيذها أو التي تعتزم تنفيذها ومدى الاستفادة من الأنشطة التي يتم تنفيذها بتعاون بين الأمانة الفنية والمنظمات الشريكة للمجلس.

الإجراءات

تم تنفيذ الأنشطة التدريبية والبحثية التالية:

- نظمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بشأن البرنامج الحواري الإقليمي للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورة تدريبية حول ترابط الموارد في المناطق الحضرية بالتعاون مع مشروع مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لنهج الترابط وتكنولوجيات الطاقة المتجددة (ميناريت) في تونس فبراير 2018 بمشاركة 52 متدرباً من تونس والأردن ولبنان ومصر، تم خلالها تطبيق نهج الترابط على حالات دراسية واقعية لمشروع ميناريت على مستوى البلديات عبر أنشطة تفاعلية.
- تم إعداد دراسة حول تفاعلات ترابط المياه- الطاقة- الغذاء في المشروع المقترح للاستزراع بالطاقة الشمسية في الأردن بهدف التعرف على الثغرات التي حالت دون تنفيذ المشروع واستخلاص الدروس المستفادة بمقارنة حالات دراسية أخرى كالهند، ويتم حالياً إعداد دراسة حول الأمن المائي في سياق ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية في تونس، بهدف التعرف على الآثار البيئية والاجتماعية- الاقتصادية لضخ المياه، وتحديد آليات تقنياتها وإدارتها والسياسات المطلوبة لتعزيز ذلك، وقد تم تفعيل الشراكة مع منظمة الفاو للتعاون المشترك في هذه الدراسة وتضافر الجهود مع المشروع الذي تعدّه منظمة

<p>الفاو حول مخاطر ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية في الأردن ومصر وتونس.</p> <p>– عقد اجتماع اللجنة التوجيهية للبرنامج الحواري للترابط مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل في مارس 2018 واجتماع آخر في يونيو 2018 للتشاور حول المرحلة الثانية للبرنامج.</p> <p>– اطلع الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) على القرارات الصادرة عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6)، والدورة العادية الحادية عشرة للمجلس الوزاري العربي للمياه (مقر الأمانة العامة: 2019/6/27)، والمتعلقة بمشروع الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، والبرنامج الحواري للترابط بين المياه والطاقة والغذاء، للوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وأوصى بتكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والاسكوا، والفاو لتوسيع مشاركة واستفادة قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة من فرص التدريب والمشاركة في المشاريع التي سيتم تنفيذها مستقبلاً. والمشاركة في اجتماع اللجنة رفيعة المستوى. كما أوصى الاجتماع بالترحيب بمبادرة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، لتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول موضوع الطاقة والتغيرات المناخية، وموضوع الترابط بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء. كما أحيط الاجتماع علماً بورشة العمل التي ستقام ضمن أسبوع القاهرة الدولي للمياه في 20 أكتوبر 2019، والتي يتم تنظيمها بالتعاون مع إدارة البيئة بجامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي حول: " كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة للأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية".</p>	
<p>عرض مرئي حول أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) في مجال الترابط بين المياه والطاقة والغذاء. تم تقديمه خلال اجتماع لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26).</p> <p>عرض الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ حول الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، لتوسيع مشاركة واستفادة قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة من فرص التدريب</p>	<p>المطلوب</p>

المتاحة والمشاركة في المشاريع التي سيتم تنفيذها مستقبلاً.

2. الترحيب بمبادرة أمانة المجلس، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، لتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول موضوع الترابط بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء، والإحاطة علماً بورشة العمل التي أقيمت ضمن أسبوع القاهرة الدولي للمياه في 20 أكتوبر 2019، والتي يتم تنظيمها بالتعاون مع إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية بجامعة الدول العربية، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) حول: "كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة للأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية".
3. تكليف أمانة المجلس بالعمل على الانضمام لعضوية اللجنة رفيعة المستوى، والمشاركة في اجتماعاتها القادمة.



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الرابع عشر

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة.
عرض الموضوع	أولاً- التعاون العربي الصيني: إدراكا لعمق الروابط الثقافية والحضارية الوثيقة بين الجانبين العربي والصيني على امتداد التاريخ، وانطلاقا من الافتتاح بأهمية تعزيز التعاون العربي الصيني حول القضايا الدولية لتنسيق المواقف وتوسيع التعاون، اتفقت الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية على إقامة منتدى التعاون العربي - الصيني، وقد تم توقيع إعلان تأسيس المنتدى في مدينة القاهرة بتاريخ 2004/9/14؛ حيث قام الطرفان بوضع برنامج عمل المنتدى ومن ضمنها تعزيز التعاون بينهما في مجال الطاقة، وفي إطار البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني وتنفيذاً لقرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء، عقدت ست دورات لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وستعقد الدورة السابعة للمؤتمر في جمهورية الصين الشعبية خلال عام 2020.
القرارات ذات الصلة	- القرار رقم 245 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على: 1. تكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مع جمهورية مصر العربية لتوجيه الدعوة للدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك في مجال الطاقة للمشاركة في أعمال الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني (القاهرة: 2018). 2. التنسيق بين الجانبين العربي والصيني لبدء الإعداد للدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (عام 2018). 3. دعوة اللجنة العليا من الجانبين لعقد اجتماعات تحضيرية للدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وتنظيم زيارات متبادلة وورش عمل في المجالات المختلفة. 4. الإشادة بمستوى التعاون بين الجانب الصيني والهيئة العربية للطاقة الذرية في التنظيم

<p>المشترك لست ورش عمل حول الجوانب المختلفة لتقنيات مفاعلات القوى وأمانها.</p> <p>- القرار رقم 266 الصادر عن الاجتماع 34 من المكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) والذي ينص على:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية والأمانة العامة على حسن تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة بجمهورية مصر العربية: القاهرة خلال الفترة 5-8/11/2018، وتكليف أمانة المجلس بإعداد تقرير مفصل حول فعاليات المؤتمر يعمم على كافة الدول العربية والمنظمات المعنية. 2. الطلب من الدول العربية موافاة أمانة المجلس بملخص لأهم إنجازاتها في مجال التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، ليتم تقديمه خلال الدورات القادمة للمؤتمر. 3. تكليف أمانة المجلس بتعميم الأنشطة المقترحة تحت مظلة مؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة على كافة الدول العربية لاستلام ترشيحاتها في هذا الشأن. 	
<p>- تنفيذاً للقرار رقم 245 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والمتعلق بالإعداد والتحضير للدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (مصر 2018)، وبناءً على التنسيق المشترك بين أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية، عُقدت سلسلة من الاجتماعات التنسيقية تم خلالها الاتفاق على شعار المؤتمر: (حزام واحد، طريق واحد، وفرص استثمارية واعدة) وكافة التفاصيل الأخرى ومنها موعد ومكان عقد المؤتمر: خلال الفترة 5-8/11/2018 بمدينة القاهرة، وكذلك الموقع الإلكتروني للمؤتمر: تم إعداد تصميم أولي لموقع المؤتمر، باللغتين العربية والإنكليزية.</p> <p>- استضافت جمهورية مصر العربية الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة خلال الفترة 5-8/11/2018 في مدينة القاهرة، تحت شعار "حزام واحد، طريق واحد: فرص استثمارية واعدة"، وذلك بمشاركة حوالي 250 مشاركاً من كبار المسؤولين والخبراء والمهندسين ورجال الأعمال المعنيين بشؤون الطاقة منهم 51 مشاركاً من الجانب الصيني، و200 مشاركاً من الجانب العربي (10 دول عربية)، إلى جانب ممثلين عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، والهيئة العربية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. و صدر في نهاية المؤتمر بيان ختامي تم التوقيع عليه من الجانبين.</p> <p>- قامت أمانة المجلس بتعميم التقرير النهائي للمؤتمر السادس والبيان الختامي على الدول العربية. وقد تضمن البيان الختامي الاتفاق على تقديم الدعم اللازم لمركز التدريب</p>	<p>الإجراءات</p>

العربي الصيني في مجال الطاقة النظيفة لتمكينه من خدمة الطرفين في هذا المجال.

- من جهة ثانية، ومن خلال الإنجازات التي حققها الطرفان في مجال التدريب في الطاقة النظيفة، اتفق الجانبان العربي والصيني على إنشاء مركز تدريب عربي- صيني للطاقة النظيفة، وقام الجانبان بإعداد اتفاقية إنشاء المركز والتي تم توقيعها في بكين 2018/7/10 بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئة الوطنية للطاقة بجمهورية الصين الشعبية، ويهدف المركز إلى تبادل الخبرات بين الجانبين في مجال الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والشبكات الذكية، والتكنولوجيا الطاقة النظيفة).

- وتنفيذاً للمادة رقم (3) من اتفاقية إنشاء مركز تدريب عربي - صيني للطاقة النظيفة، قامت أمانة المجلس بتاريخ 2019/1/27 بتعميم مذكرتها على الدول العربية، والطلب منها بيان رغبتها في استضافة مركز التدريب للطاقة النظيفة، وقد أبدت كل من جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. رغبتها في استضافة مركز التدريب، كما قامت أمانة المجلس بتعميم مذكرتها بتاريخ 2019/5/23 على الدول العربية التي أبدت رغبتها في استضافة مركز التدريب، تضمنت اقتراحها لتلك الدول بأن يتم توزيع الأدوار على الدول الثلاث حسب التخصص الأكثر ملائمة في مجال الطاقة النظيفة، وقد تلقت أمانة المجلس مذكرة من الجهات المختصة بالمملكة المغربية بتاريخ 2019/7/8 مرفق بها البرنامج التدريبي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والشبكات الذكية، وذلك كتخصص ملائم لمركز الطاقة الخضراء بابن جرير، كما تلقت رسالة من الجهات المختصة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2019/10/1 تتضمن البرامج التدريبية التي تم تحديدها ليتم عقدها بمركز تدريب المقطم التابع لشركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء على النحو التالي: (أولاً: تقييم مصادر الطاقة الشمسية- ثانياً: الأطر التنظيمية والتمويلية لتنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية- ثالثاً: تكنولوجيا الطاقة الشمسية- رابعاً: إدماج المنظومات الكهروضوئية في شبكات التوزيع).

- كما قامت أمانة المجلس وتنفيذاً للفقرتين (2-3) من القرار رقم 266 الصادر عن الاجتماع 34 للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، بتعميم مذكرتها بتاريخ 2019/2/12 على الدول العربية والطلب منها موافاة أمانة المجلس بأهم الإنجازات في مجال الطاقة مع الجانب الصيني، تمهيداً لقيام أمانة المجلس بإعداد تقرير شامل حول التعاون مع الجانب الصيني. ومرفق بالتعميم الأنشطة المقترحة من الجانب الصيني للمركز التدريبي للطاقة النظيفة خلال عام 2019 وهي:

1- SMART GRID

2- CLEAN COAL TECHNOLOGY

3- LARG SCALE PV STATION

- عقدت الدورة التدريبية الأولى في مركز التدريب العربي الصيني للطاقة النظيفة في مدينة جينان خلال الفترة 2019/7/26-20 تحت عنوان "الشبكات الذكية"، والتي شارك فيها خبراء من الدول العربية.

- ومن المزمع تنظيم الدورة التدريبية الثانية في مجال محطات الطاقة الكهروضوئية في مدينة **XIAN** الصينية خلال الفترة 2019/10/19-13، والدورة الثالثة حول تقنيات الفحم النظيف خلال الفترة ذاتها بمدينة بكين؛ وقد قامت أمانة المجلس بالتعميم على الدول العربية لدعوتها للمشاركة في هذه الدورة.

- ومن ناحية أخرى، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العالمية لتنمية التعاون في مجال الطاقة (GEIDCO) الصينية بتاريخ 2017/5/13 بمدينة بكين، بهدف تشجيع التخطيط والدراسات المشتركة حول الربط العابر للحدود في مجال الطاقة، والنظر في إنشاء مجموعة عمل مشتركة في مجال الربط الكهربائي والطاقة المتجددة، وتنفيذاً لما جاء في مذكرة التفاهم، عُقدت سلسلة من الاجتماعات التنسيقية بمقر الأمانة العامة بين إدارة الطاقة ومنظمة التنمية والتعاون للربط العالمي للطاقة وذلك للتحضير لعقد دورة تدريبية حول تنمية الطاقة، واستخدام تكنولوجيا الكهرباء، والربط الكهربائي الدولي.

- وفي مجال التعاون بين الهيئة العربية للطاقة الذرية والجانب الصيني، تم التوقيع عام 2017 على مذكرة تفاهم بين الهيئة العربية للطاقة الذرية وهيئة الطاقة الذرية الصينية بشأن إنشاء مركز تدريب عربي معني باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وقد نصت المادة الثانية في فقرتها (1) على أن يقوم الطرفان بالاشتراك في تأسيس مركز التدريب العربي المعني باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بالاعتماد على الموارد الصينية مع جعل الصين مقراً لمركز التدريب، ويتم إنشاء فرع في مقر الهيئة العربية للطاقة الذرية، وستقوم الهيئة الصينية بمسؤولية تشغيل مركز التدريب العربي المعني باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتضطلع الهيئة العربية للطاقة الذرية بمسؤولية تشغيل المراكز الفرعية، كما يجوز للهيئة الصينية تقديم الدعم الخاص بالخبرات والتكنولوجيا وفقاً لما نصت عليه الفقرة (1) من المادة الرابعة من مذكرة التفاهم.

- وتنفيذاً لما جاء في مذكرة التفاهم قامت الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتنسيق مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، بالتواصل مع الجانب الصيني لإنشاء محاكي المفاعلات القوى لبرنامج الطاقة الذرية، وقد تلقت الهيئة عرضاً من الهيئة الوطنية الصينية للطاقة النووية بتاريخ 2018/3/22 لمحاكي مفاعل قوى من نوع **HPR 1000**

<p>والذي يُعتبر آخر تقنية صينية لمفاعلات الجيل الثالث.</p> <p>- قامت أمانة المجلس بمخاطبة بعثة الجامعة العربية ببيكين بتاريخ 2018/11/27 بشأن دعم وتمويل الجانب الصيني لمشروع إنشاء محاكي لمفاعلات القوى لتدريب وتأهيل العاملين في برنامج القدرة النووية العربية.</p> <p>- رحب الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) والاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 17-2019/9/18) باستضافة كل من (السودان ومصر والمغرب) لمركز التدريب العربي الصيني للطاقة النظيفة، والتعاون مع المنظمة العالمية لتنمية التعاون في مجال الطاقة (GEIDCO)، ودعوة الدول العربية لتكثيف مشاركتها في الدورات التدريبية القادمة في الصين.</p>	
<p>- تقرير الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (القاهرة 2018).</p> <p>- البيان الختامي للدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.</p> <p>- اتفاقية إنشاء مركز تدريب عربي- صيني للطاقة النظيفة.</p> <p>- مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة ومنظمة التنمية والتعاون للربط العالمي للطاقة (GEIDCO). بشأن تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي في مجال الطاقة وتسريع الربط العابر للحدود وعبر الإقليمي.</p> <p>- مذكرة تفاهم بين الهيئة العربية للطاقة الذرية وهيئة الطاقة الذرية الصينية بشأن إنشاء مركز تدريب عربي معني في الاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.</p> <p>- تقارير حول الدورات التدريبية التي أقيمت بالصين على النحو التالي:</p> <p>- الفحم النظيف خلال الفترة 13-2019/10/19.</p> <p>- المحطات الكهروضوئية (PV) خلال الفترة 13-2019/10/19.</p> <p>- الشبكات الذكية خلال شهر نوفمبر 2019.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. الترحيب باستضافة مركز التدريب العربي الصيني للطاقة النظيفة (من الجانب العربي)، من كل من: (جمهورية السودان/ وزارة الموارد المائية والري والكهرباء، وجمهورية مصر العربية/ وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة- مركز التدريب بالمقطم التابع لشركة جنوب القاهرة، والمملكة المغربية/ وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة- معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة- مركز الطاقة الخضراء بن جرير).</p>	<p>المطلوب</p>

2. تكليف أمانة المجلس بالقيام بالتنسيق مع الدول المستضيفة لمركز التدريب العربي الصيني للطاقة النظيفة (من الجانب العربي/ السودان - مصر - المغرب) لعقد الدورات التدريبية خلال عام 2020، وذلك اسوة بما تم في الدورات التدريبية التي استضافتها الصين خلال عام 2019.
3. الإحاطة علماً بموعد انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الصين 2020)، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق بين الجانبين العربي والصيني بالإعداد والتحضير للدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، ودعوة اللجنة العليا من الجانبين لعقد اجتماعات تحضيرية للمؤتمر.
4. التأكيد على أهمية مشاركة الدول العربية من الجانب العربي في المؤتمر السابع لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة الصين 2020.
5. الإحاطة علماً بالدورات التدريبية التي تم إقامتها في الصين على النحو التالي:
- الفحم النظيف خلال الفترة 13-19/10/2019.
 - المحطات الكهروضوئية (PV) خلال الفترة 13-19/10/2019.
 - الشبكات الذكية خلال شهر نوفمبر 2019، وذلك بالتنسيق مع أمانة المجلس.
6. الترحيب بالتعاون مع المنظمة العالمية لتنمية التعاون في مجال الطاقة (GEIDCO)، وتكليف أمانة المجلس بعرض التقدم المحرز على الاجتماع القادم للجنة خبراء الكهرباء.

الموضوع	التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة.
<p>ثانياً- التعاون العربي الإفريقي:</p> <p>التعاون العربي الإفريقي هو أحد أهم مجالات التعاون القائمة تحت مظلة الجامعة العربية مع التكتلات الإقليمية والدولية، حيث تم عقد أربع قمم عربية إفريقية منذ السبعينيات من القرن العشرين، خاصة بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية الإفريقية الأول (القاهرة: مارس 1977)، والقمة العربية الإفريقية الثانية (دولة ليبيا- سرت: 2010)، والقمة العربية الإفريقية الثالثة (الكويت: 2013)، والقمة العربية الإفريقية الرابعة (جمهورية غينيا- مالابو 2016)، ومن خلال هذه القمم تم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود من أجل تأسيس شراكة عربية إفريقية خاصة في ظروف العولمة التي تمر بها بلدان العالم.</p> <p>أقرت قمة سرت وثيقة للشراكة الاستراتيجية وخطة عمل للتعاون العربي الإفريقي خلال الفترة 2010-2016، وتشجيع إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين الجانبين خاصة في مجال الطاقة للاستفادة من المصادر الطبيعية للطاقة المتجددة وتبادل الكهرباء، كما تم وضع البرامج والأنشطة المتضمنة في خطة العمل للفترة 2017-2019، واتفق الجانبان في القمة الأخيرة على تنظيم منتدى إفريقي عربي للمؤسسات التمويلية، وتعزيز التجارة الإقليمية وتنمية القدرات في مجال الطاقة من أجل زيادة الصادرات خارج المنطقتين، وتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات المالية على الاستثمار في بناء برامج الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية.</p>	<p>عرض الموضوع</p>
<p>– القرار رقم 246 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على:</p> <p>الإحاطة علماً بنتائج أعمال القمة الإفريقية العربية الرابعة (23 نوفمبر 2016، ملابو، غينيا الاستوائية)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.</p> <p>– القرار رقم 2214 الصادر عن الدورة 103 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري (مقر الأمانة العامة: 2019/2/7).</p> <p>– القرار رقم 2232 الصادر عن الدورة 104 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري (مقر الأمانة العامة: 2019/9/5) والذي ينص في فقرته (1) على:</p> <p>تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي لمواصلة جهودهما المشتركة لوضع مشروع خطة العمل العربية الإفريقية في شكلها النهائي تمهيداً لاعتمادها، وفقاً لما نصت قرارات القمة العربية الإفريقية الرابعة في مالابو 2016، وذلك من خلال اجتماع مشترك لوزراء الخارجية على أعمال الدورة العادية (74) للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2019 في نيويورك، أو خلال الاجتماع المشترك</p>	<p>القرارات ذات الصلة</p>

<p>لوزراء الخارجية التحضيري للقمة العربية الإفريقية الخامسة في المملكة العربية السعودية.</p> <p>– القرار رقم 8420 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 152 بتاريخ 2019/9/10 والذي ينص في فقرته (1) على:</p> <p>تكليف الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الإفريقي من اجل تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية الرابعة التي عقدت في مالابو، غينيا الاستوائية، خلال الفترة من 17 إلى 2016/11/23.</p>	
<p>الإجراءات</p> <p>– وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (103) بتاريخ 2019/2/7 من حيث المبدأ على مشروع خطة العمل العربية الإفريقية المعدلة 2021/2019 (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية).</p> <p>– عُقد الاجتماع التنسيقي بتاريخ 2019/4/30 بين الأمانة العامة ووفد مفوضية الاتحاد الإفريقي، تم خلاله مناقشة مشروع خطة العمل، والردود الواردة من الدول العربية حول الخطة، وخاصة ما تضمنته مذكرة جمهورية مصر العربية حول مشروع زيادة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، وقد عرضت إدارة الطاقة الملاحظات الواردة من الدول العربية على البنود الخاصة بالطاقة المدرجة في مشروع خطة العمل العربية الإفريقية، وترى إدارة الطاقة إدراج المقترح الذي تم التوافق عليه من الجانبين العربي والإفريقي في قمة ملابو 2016، والمتمثل في تنظيم منتدى استثمار عربي إفريقي بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.</p> <p>– عقد اجتماع تنسيقي داخلي بتاريخ 2019/5/14 بين إدارات القطاع الاقتصادي والاجتماعي وإدارة إفريقيا والتعاون العربي الإفريقي برئاسة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون السياسية الدولية، وذلك لمناقشة التعديلات السابق عرضها في اجتماع يوم 4/30، وقدمت إدارة الطاقة عرضاً يتضمن تعديلات على البنود الخاصة بالطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الدول العربية.</p> <p>– وفي إطار متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في دورتها الرابعة، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية 104 القرار رقم 2232 بتاريخ 2019/9/5 المذكور أعلاه.</p> <p>– كما اتخذ مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 152 القرار رقم 8420 بتاريخ 2019/9/10 المذكور أعلاه.</p> <p>– أحيط الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 17-18/2019/9) علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك القرار</p>	

<p>الصادر عن الدورة العادية 151 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (مارس 2019)، حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في دورتها الرابعة في مالابو (2016 / 11/23)، والإعداد للقمة في دورتها الخامسة والتي تستضيفها المملكة العربية السعودية بتاريخ 2019/11/25، وأوصى بتكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالمتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية والمكلفة بتنفيذ خطة العمل العربية الإفريقية وعرض النتائج على المجلس في دورته القادمة.</p>	
<p>- قرارات القمة العربية الإفريقية (غينيا الاستوائية- مالابو؛ 2016/11/23). - القرار الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (2017/4/6). - مشروع خطة العمل العربية الإفريقية المعدلة 2021/2019. - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2232- دع 104-2019/9/5). - قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (ق: رقم 8420- دع 152- ج 2- 2019/9/10).</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في: 1. الإحاطة علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية 104 رقم (2232) بتاريخ 2019/9/5، وكذلك القرار رقم (8420) الصادر عن الدورة العادية 152 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (سبتمبر 2019)، حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في دورتها الرابعة في مالابو (2016 / 11/23)، والإعداد للقمة في دورتها الخامسة والتي تستضيفها المملكة العربية السعودية بتاريخ 2019/11/25. 2. تكليف أمانة المجلس بالمتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية والمكلفة بتنفيذ خطة العمل العربية الإفريقية وعرض النتائج على المجلس في دورته القادمة.</p>	<p>المطلوب</p>

التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة.	الموضوع
<p>ثالثاً- التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA):</p> <p>- تعمل أمانة المجلس على التواصل المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بهدف التنسيق المشترك للأنشطة المتعلقة بالطاقة المتجددة، واقتراح أنشطة مشتركة تهم الجانبين، حيث تحضر أمانة المجلس اجتماعات الجمعية العمومية للوكالة بشكل سنوي بصفة مراقب، كما يحرص ممثلو الوكالة على حضور الفعاليات الرئيسية للجامعة العربية كالمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة واجتماعات لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.</p> <p>- أثمر التعاون المشترك بين الطرفين على اعتماد تقرير "خارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير إمكانات الطاقة المتجددة (2010-2030) الذي تم إطلاقه خلال فعاليات المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في العام 2014.</p> <p>- كما تتعاون أمانة المجلس والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في تنفيذ خارطة الطريق للاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030).</p> <p>- اقترحت خارطة الطريق سبع مبادرات لتسريع إدماج الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في المنطقة العربية. من بين تلك المبادرات " مبادرة الطاقة النظيفة للمنطقة العربية (Pan-Arab Clean Energy PACE) التي تهدف إلى زيادة مساهمة الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة ضمن مصادر الطاقة في المنطقة العربية على أن يتم ذلك باستخدام منهجية مرحلية.</p> <p>- تتضمن خطة العمل مع الوكالة إدماج الدول العربية في خطة عمل الوكالة لعامي 2018-2019 والتي تتضمن ورش عمل، برامج تدريبية، وضع خرائط للمناطق المستهدفة لمشروعات الطاقة الشمسية والرياح. وتم مناقشة خطة العمل في اجتماع الجمعية العمومية للوكالة في يناير 2018.</p>	<p>عرض الموضوع</p>
<p>- القرار رقم 251 الصادر عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثانية عشرة (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على:</p> <p>1. الترحيب بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والموافقة من حيث المبدأ على عقد اجتماع وزاري في بداية عام 2018 على هامش اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.</p> <p>2. تكليف لجنتي الخبراء (خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بمتابعة الموضوع والإعداد الجيد للاجتماع المشترك ومراجعة البيان/ الإعلان الذي قد يصدر عن</p>	<p>القرارات ذات الصلة</p>

<p>الاجتماع.</p> <p>3. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع أمانة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة لمتابعة التحضيرات اللازمة للمشاركة في الاجتماع القادم لوزراء الطاقة المزمع عقده في (يناير 2018).</p> <p>- أوصى الاجتماع العاشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2017/9/18) بالترحيب بمبادرة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA للتعاون مع المنطقة العربية من خلال توثيق الشراكة مع الجامعة العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والموافقة على خطة العمل المقترحة.</p> <p>- القرارات الصادرة عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي، خاصة ما يتعلق منها باعتماد تقرير وتوصيات اجتماعات الخبراء في اللجنتين، وبذلك فإن خطة العمل التي وافق عليها الخبراء معتمدة ضمناً من المكتب التنفيذي (ق 265-د 34 م.ت.ك- 2018/11/22).</p>	
<p>الإجراءات</p> <p>- تم الاتفاق بين معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد احمد أبو الغيط ومعالي الدكتور عدنان أمين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة على تأجيل الاجتماع الوزاري الذي كان من المقرر عقده في بداية يناير 2018 بسبب الظروف التي كانت تمر بالمنطقة.</p> <p>- تشارك أمانة المجلس في اجتماعات الجمعية العامة للوكالة بصفة دورية وكان آخرها الاجتماع التاسع للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أبوظبي يومي 14 و15/1/2019، وعقدت اجتماعاً على هامشها مع الدكتور/ زهير حامدي المسؤول الإقليمي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالوكالة الدولية للطاقة المتجددة وتم الاتفاق على الأنشطة المقترحة تنظيمها خلال عام 2019.</p> <p>- عقدت ورشة العمل الأولى حول "أفضل الممارسات لإدماج الطاقة المتجددة المتغيرة في التخطيط طويل الأجل في المنطقة العربية" بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 21-24/4/2019.</p> <p>- نظمت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بالتنسيق مع أمانة المجلس وكل من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على هامش منتدى بيروت الدولي للطاقة خلال الفترة 25-27/9/2019، ورشة عمل حول "فرص تسريع الاستثمار في الطاقة المتجددة في المنطقة العربية" يومي 23 و 24/9/2019.</p> <p>- أحيط الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) علماً بالأنشطة السابقة التي تم تنفيذها، والتحضيرات الجارية مع أمانة المجلس لعقد الفعاليات القادمة في إطار برنامج العمل 2020-2021 للوكالة الدولية</p>	

<p>للطاقة المتجددة، وأوصى بالتأكيد على استمرار تنفيذ مبادرة الطاقة النظيفة للمنطقة العربية، وحث الدول العربية للمشاركة ودعم أنشطة هذه المبادرة.</p>	
<p>تقرير ورشة العمل حول "أفضل الممارسات لإدماج الطاقة المتجددة المتغيرة في التخطيط طويل الأجل في المنطقة العربية" والتي عقدت بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 21-24/5/2019.</p>	<p>المرفقات</p>
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في:</p> <p>1. التأكيد على استمرار تنفيذ مبادرة الطاقة النظيفة للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة، وحث الدول العربية للمشاركة بفاعلية في البرامج والأنشطة المنبثقة عنها.</p> <p>2. دعوة الدول العربية لموافاة أمانة المجلس بأوجه التعاون القائمة والمستقبلية مع الوكالة.</p>	<p>المطلوب</p>

الموضوع	التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة.
	رابعاً - التعاون مع الحكومة الألمانية.
عرض الموضوع	<p>- تم الاتفاق في بداية عام 2013 بين الأمانة العامة وبين جمهورية ألمانيا الاتحادية ممثلة بوزارة البيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (سابقاً) ومن خلال السفارة الألمانية بالقاهرة على تعزيز التعاون الفني في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بين الجهتين، والهدف الرئيسي من هذا التعاون هو تسريع توجه المنطقة العربية لاستخدام المصادر المتجددة وزيادة مساهمتها في خليط الطاقة وفقاً للاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة، وكذلك تعزيز برامج وأنشطة كفاءة الطاقة في الدول العربية بما يتماشى مع متطلبات الأطر الاستراتيجية العربية سواء في مجال الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة.</p> <p>- واستكمالاً لهذا الجهد تم توقيع اتفاقية جديدة للتعاون بين الجانبين تغطي أنشطة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وذلك بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) كونه الجهة التي توقع الاتفاقية مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وهي الجهة التي تتولى التنسيق بإيعاز من وزارة البيئة وحماية الطبيعة، والسلامة النووية الألمانية.</p>
القرارات	<p>- التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (الأمانة العامة 2019/3/10) وتنص على:</p> <p>الترحيب بالتعاون بين الحكومة الألمانية وجامعة الدول العربية لتقديم الدعم لإدارة الطاقة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة متمثلاً بالاتفاقية الموقعة بين المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة RCREEE، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.</p>
الإجراءات	<p>- تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين كل من وكالة التعاون الدولي الألماني "GIZ" والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتاريخ 2 ديسمبر 2018 وتغطي الفترة الزمنية من 1 ديسمبر 2018 حتى 31 ديسمبر 2020 هدفها تقديم الدعم الفني لإدارة الطاقة، كما تتضمن الاتفاقية الجديدة معظم الأنشطة التي تقوم بها إدارة الطاقة وتغطي محاور عمل المجلس الوزاري العربي للكهرباء فيما يخص الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة إلى جانب تخصيص نفقات لأنشطة مشتركة بين إدارة الطاقة وإدارة البيئة تشمل عقد ندوات وإعداد دراسات حول الجوانب البيئية لسياسات الطاقة، وبموجب هذه الاتفاقية تم تعيين خبير للعمل في إدارة الطاقة لمدة سنتين.</p> <p>- تتضمن هذه الاتفاقية كذلك تدابير موجهة لقطاعات البيئة والتغير المناخي والطاقة بجامعة الدول العربية، وتجميع البيانات والتحليل حول الطاقة المستدامة للدول العربية،</p>

<p>ومراقبة تنفيذ المساهمات الوطنية في تغير المناخ من خلال متابعة تنفيذ (NDCs)</p> <p>- رحب الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 2019/9/26) بالتعاون بين الحكومة الألمانية وجامعة الدول العربية لتقديم الدعم لإدارة الطاقة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة متمثلاً بالاتفاقية الموقعة بين المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة RCREEE، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.</p>	
	المرفقات
<p>تفضل المجلس الموقر بالنظر في مباركة التعاون الذي تم بين الحكومة الألمانية وجامعة الدول العربية لتقديم الدعم لإدارة الطاقة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.</p>	المطلب



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الخامس عشر

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوعات الخاصة بالمجلس	
الموضوع	تشكيل المكتب التنفيذي
عرض الموضوع	<p>- وفقاً للمعايير التي أقرها مجلس الجامعة في دورته (126) بمقتضى القرار رقم (6698) بتاريخ 2006/9/6، يتم تشكيل المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none">• 3 دول تروিকা القمة العربية: (الرئاسة السابقة والحالية واللاحقة للقمة العربية).• 3 دول حسب الترتيب الهجائي.• دولتان يختارهما المجلس.
القرارات ذات الصلة	<p>- القرار رقم (6698) الصادر عن مجلس الجامعة في دورته (126) بتاريخ 2006/9/6 والمتعلق بالمعايير المحددة لتشكيل المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية المتخصصة.</p> <p>- الفقرة 2 من المعايير والتي تنص على: "في حال الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقاً للتروিকা، والعضوية حسب الترتيب الهجائي، ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي"</p> <p>- القرار رقم 254 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على:</p> <p>1. تشكيل المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none">• <u>دول تروিকা القمة العربية:</u>- موريتانيا: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 29 للقمة العربية (2018).- الأردن : وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 30 للقمة العربية (2019).- السعودية : وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 31 للقمة العربية (2020).• <u>دول الترتيب الهجائي:</u>- ليبيا: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 13 للمجلس (2019).

<p>- مصر: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 13 للمجلس (2019).</p> <p>- المغرب: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 13 للمجلس (2019).</p> <p>- في حال الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقاً للترويكما، والعضوية حسب الترتيب الهجائي، ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي.</p> <p>• <u>الدولتان اللتان اختارهما المجلس:</u> دولتان اختارهما المجلس بالاقتراع السري وهما:</p> <p>- الامارات و السودان وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس (2019).</p>	
<p>- عُقدت قبيل الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، جلسة تشاورية تم فيها التوافق على تشكيل المكتب التنفيذي برئاسة جمهورية مصر العربية؛</p> <p>- بعد انعقاد الدورة 29 للقمّة العربية العادية بالسعودية - ابريل/ 2018، أصبحت دول الترويكما أعضاء المكتب التنفيذي على النحو التالي (الأردن - السعودية - تونس).</p> <p>- بعد انعقاد الدورة 30 للقمّة العربية العادية بتونس - مارس/ 2019، أصبحت دول الترويكما أعضاء المكتب التنفيذي على النحو التالي (السعودية - تونس - الدولة التي ستستضيف القمة 31) وبالتالي ستكون الدولة التي ستستضيف القمة 31 هي العضو الثالث في هذه المجموعة.</p>	<p>الإجراءات</p>
	<p>المرفقات</p>
<p>1. تفضل المجلس الموقر بالنظر في تشكيل المكتب التنفيذي وفقاً للمعايير المذكورة، وذلك على النحو التالي:</p> <p>• <u>دول ترويكما القمة العربية:</u></p> <p>- السعودية: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 31 للقمّة العربية (2020)</p> <p>- تونس: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 32 للقمّة العربية (2021)</p> <p>-: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 33 للقمّة العربية (2022)</p> <p>• <u>دول الترتيب الهجائي:</u></p> <p>- موريتانيا: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 14 للمجلس (2021).</p> <p>- اليمن: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 14 للمجلس (2021).</p> <p>- الأردن: وتنتهي عضويتها بانعقاد الدورة 14 للمجلس (2021).</p> <p>- في حال الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقاً للترويكما، والعضوية حسب</p>	<p>المطالب</p>

الترتيب الهجائي، ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي.

• الدولتان اللتان اختارهما المجلس:

دولتان سيختارهما المجلس بالاقتراع السري وهما:

- و: وتنتهي عضويتها بانعقاد 14 للمجلس (2021).

2. عقد اجتماع إجرائي للمكتب التنفيذي بتشكيله الجديد عقب انتهاء جلسات المجلس لانتخاب رئيس ونائب للرئيس، ولتحديد موعد ومكان عقد اجتماعه القادم، ومن المهم مراعاة أن يكون رئيس المكتب التنفيذي ونائبه من خارج الدول العربية أعضاء الترويكا، لأن دورة المجلس سنتان وليس سنة واحدة.



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السادس عشر

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع	موعد ومكان عقد الدورة الرابعة عشرة للمجلس
عرض الموضوع	سوف يتم تحديد موعد ومكان عقد الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في نهاية أعمال الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (نوفمبر 2019).
المطلوب	تفضل المجلس الموقر باختيار موعد ومكان عقد الدورة الرابعة عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء. تقترح أمانة المجلس بأن يكون : - عقد الدورة الرابعة عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الخميس 2021/4/8 الموافق 26 شعبان 1442هـ، - اجتماع المكتب التنفيذي يوم الأربعاء 2021/4/7، الموافق 25 شعبان 1442هـ.



القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السابع عشر

مذكرة للعرض على

الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مقر الأمانة العامة: 2019/11/5

الموضوع : ما يستجد من أعمال